# مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٤٧

الخميس، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد أدامو/السيد بيانغ | (غابون) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نيبنزيا/السيدة إيفستيغنيفا |
| | ألبانيا | السيدة دوتلاري |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد آل نهيان |
| | أيرلندا | السيد مايذن |
| | البرازيل | السيد كوستا فيليو |
| | الصين | داي بنغ |
| | غانا | السيد كان – داباه |
| | فرنسا | السيدة جارو – دارنو |
| | كينيا | السيد كيماني |
| | المكسيك | السيد دي لا فوينتي راميرس |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة باربارا وودوارد |
| | النرويج | السيدة يول |
| | الهند | السيد موراليدهاران |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة توماس – غيرينفيلد |

## جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تعزيز مكافحة تمويل الجماعات المسلحة والإرهابيين من خلال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2022/728)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

*افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أُقِرَّ جدول الأعمال.*

**السلام والأمن في أفريقيا**

**تعزيز مكافحة تمويل الجماعات المسلحة والإرهابيين من خلال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية**

**رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2022/728)**

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال وغينيا الاستوائية ومصر والمغرب إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وسعادة السيد بانكولي أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد بول – سايمون هاندي، المدير الإقليمي لشرق أفريقيا وممثل معهد الدراسات الأمنية لدى الاتحاد الأفريقي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/728، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أرحب ترحيبا حارا بالوزراء. إن وجودهم هنا اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

**السيدة والي** (*تكلمت بالفرنسية*): إنني ممتنة على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وأشكر الرئاسة الغابونية على دعوتها وأثني على التزامها بمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار بالموارد الطبيعية وبحماية البيئة. وكذلك أشكر غابون على كونها من أوائل البلدان في أفريقيا التي تروج لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية.

إن خطر الإرهاب والجريمة المنظمة يترسخ في أفريقيا. ففي العام الماضي، سقط ٥٠٠ ٣ ضحية للأعمال الإرهابية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما يمثل نصف الضحايا في جميع أنحاء العالم تقريبا. وتتعرض منطقة الساحل بصفة خاصة للهجوم من قبل بعض الجماعات الإرهابية الأكثر نشاطا والأشد فتكا في العالم، سواء من حيث الهجمات أو استراتيجية التجنيد.

وقد أعرب مجلس الأمن مرارا وتكرارا عن قلقه إزاء آفة الإرهاب وأنشطة الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، التي تزعزع استقرار أفريقيا وتتربح من موارد القارة الطبيعية.

إن من الضروري تحسين فهم الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب في أفريقيا من خلال جمع البيانات والأدلة بدقة ووضع برامج وسياسات مناسبة. وهناك أدلة على أن الاستغلال غير القانوني للمعادن، مثل الذهب والفضة والماس، يوفر للجماعات المسلحة والجماعات المتمردة والإرهابيين مصادر هامة للإيرادات. وكذلك يمكن أن تفيد عائدات هذا الاتجار الجماعات المسلحة التي تسيطر على مناطق التعدين أو طرق الاتجار.

كما إن مصادر الدخل هذه، التي يتم الحصول عليها أيضا عن طريق الابتزاز وفرض ضرائب بصورة غير مشروعة على السكان، تسمح لتلك الجماعات بالحصول على الأسلحة والسلع الأساسية بهدف إحكام قبضتها على الأراضي ومناطق النزاع. كما إن إمكانية الوصول الاستراتيجي والمربح إلى طرق الاتجار تشكل أيضا إحدى ديناميات القوة في أوساط الجماعات المسلحة.

(تكلمت بالإنكليزية)

يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الدول الأعضاء لمنع الجرائم التي تهدد البيئة والتصدي لها، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالحياة البرية والغابات ومصائد الأسماك والتعدين غير القانوني والاتجار بالمعادن الثمينة والنفايات. وخلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١، أجرى المكتب دراسة عن الاتجار غير المشروع بالمعادن بوصفه مصدرا لتمويل الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية من غابون والكاميرون والكونغو، المعروفة باسم منطقة دجا – أودزالا – مينكيبه التي تتشاطرها ثلاثة بلدان، وفي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. واستنادا إلى نتائج تلك الدراسة، أثبتنا أن الذهب والمعادن الثمينة الأخرى المستخرجة بصورة غير مشروعة يتم إدخالها إلى السوق المشروعة، ما يوفر أرباحا ضخمة للمتجرين.

وفي أواخر عام ٢٠٢٠، نسق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول عملية لمكافحة الأسلحة النارية، ضُبط خلالها ٤٠ ٠٠٠ من أصابع الديناميت وأسلاك التفجير. وكانت تلك المضبوطات في طريقها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل لاستخدامها في تعدين الذهب بصورة غير مشروعة.

كما أُبلِغ عن الاتجار بالأحياء البرية كمصدر محتمل لتمويل الجماعات المسلحة. ويدر الاتجار غير المشروع بالعاج وحده ٤٠٠ مليون دولار من الدخل غير المشروع سنويا.

وفي العام الماضي، كان قرابة ٥٠٠ مليون أفريقي يعيشون في فقر مدقع في قارة يبلغ إجمالي عدد سكانها حوالي ١,٣ بليون نسمة. إن هذا الاستغلال الإجرامي يحرم شعوب أفريقيا من مصدر دخل هام. وهو يسلب حقوق ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على تلك الموارد الطبيعية في معيشتهم ويؤجج النزاعات ويزيد من عدم الاستقرار.

تسببت حالة الطوارئ المناخية وجائحة مرض فيروس كورونا في إحداث فوضى في الاقتصادات الهشة بالفعل. ويزيد الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية من تعريض التنمية للخطر ويؤدي إلى تراجع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويقوض بشدة خطة عام ٢٠٦٣. ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام والاستقرار، ولن يكون هناك سلام وأمن بدون تحقيق التنمية المستدامة.

ويتجاوز عملنا المضبوطات الحدودية بكثير. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو الوصي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي الصك الدولي الرئيسي في مكافحة هذه الجرائم. كما نؤيد البلدان الأعضاء في وضع السياسات والتشريعات والاستجابات التنفيذية اللازمة للتصدي للتهديدات الإرهابية على نحو أفضل. ونعمل عن كثب مع نظرائنا الأفارقة لتعزيز قدرتهم على التحقيق في الجرائم التي تؤثر على البيئة ومقاضاة مرتكبيها.

وفي عام ٢٠٢١ وحده، نفذنا ٢٥ مشروعا لمكافحة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع تنفيذ أكثر من ١٦٠ نشاطا، ودربنا ٢ ٥٠٠ شخصا. وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، ننظم حاليا حلقات عمل تدريبية مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة لتعزيز فهم ومهارات مسؤولي العدالة الجنائية للعمل عبر الوكالات وتبادل المعلومات الاستخبارية والمعلومات والقضاء على الشبكات الإرهابية وأولئك الذين يمولونها. ويدعم المكتب أيضا ١٠ دول أعضاء في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في تحسين أطرها لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، بما في ذلك في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والنيجر.

وفي إطار مبادرتنا لمكافحة تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا، ندعم البلدان في تنفيذ الآليات الوطنية لتجميد الأصول. وقد أدى ذلك بالفعل إلى إدراج أولى الأسماء في قائمة جزاءات وطنية. وفي هذا العام، أدرج ستة مواطنين يعملون في قطاع الذهب في قائمة الجزاءات بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لمنع تمويل الأعمال الإرهابية.

ونعمل أيضا على تعزيز التنسيق بين الوكالات بين أجهزة الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية والمدعين العامين وتشجيع التحقيق المالي في الموارد الطبيعية

والاتجار بالأحياء البرية. ونحن نبني شراكات بين القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات المشاركة في سلاسل إمداد المعادن، وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والمجتمع المدني، ونساعد على تحسين فهم التدفقات المالية غير المشروعة الوطنية وعبر الحدود المتعلقة بالجرائم في مجال المعادن.

وعلى نفس المنوال، يدير الفريق المعني بالبيئة لدينا حلقة عمل متخصصة وتدريبا للقضاة وموظفي إنفاذ القانون وخبراء الأدلة الجنائية في الحياة البرية المشاركين في مكافحة الجريمة البيئية لتعزيز استجابة منسقة وشاملة.

وفي منطقة وسط أفريقيا، نقوم أيضا بتنفيذ مشروع يموله الاتحاد الأوروبي بقيمة ٦ ملايين يورو بشأن الاتجار بالأحياء البرية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويشجع المشروع على تحسين التعاون والاستجابة على الصعيدين الوطني والإقليمي للاتجار بالأحياء البرية والأخشاب والفهم الأفضل للتعدين غير المشروع والاتجار بالمعادن الثمينة. وتعالج برامج المكتب المتعلقة بالاتجار بالأحياء البرية والأخشاب سرقة الموارد الطبيعية عبر الحدود. وينصب التركيز على زيادة منع الاتجار بتلك الموارد الطبيعية والتحقيق فيه وملاحقته قضائيا.

وفي أفريقيا، تتأثر مناطق النزاع بشكل غير متناسب بالتعدين غير المشروع والاتجار بالمعادن الثمينة. وكثيرا ما ترتبط سلاسل إمداد المعادن بإساءة معاملة الأطفال والاتجار بالبشر والعمل القسري وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وبما أن ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، فإن الشباب هم مستقبل القارة وأكثر مواطنيها ضعفا. ولكننا نعلم أيضا أن الشباب، عندما يتم تمكينهم، هم عوامل قوية للتغيير. ويمكنهم خلق مستقبل أفضل، والدفاع عن أنفسهم وعن مجتمعاتهم وحماية مواردهم الطبيعية.

وأنا فخور بشكل خاص بمشروع بناء السلام الذي يقوده الشباب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالشراكة مع اليونسكو، نعمل على تمكين الشباب من أن يصبحوا من صناع السلام في المناطق الحدودية في غابون والكاميرون وتشاد. والهدف من ذلك هو إنشاء شبكة من ١ ٨٠٠ شاب من صانعي للسلام، لتمكينهم من أن يصبحوا أطرافا فاعلة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في المناطق الحدودية، وتحديد سبل عيش بديلة للمجتمعات المحلية على طرفي الحدود.

ولا يزال المكتب يشارك مشاركة كاملة في دعم جهود أفريقيا لمكافحة الاتجار الإجرامي بالأحياء البرية والموارد الطبيعية. وأرحب باهتمام المجلس بالشواغل المتزايدة من أن تلك الإيرادات غير المشروعة تمول الأنشطة الإرهابية والجماعات المسلحة. ونحن على استعداد لمساعدة شعوب أفريقيا في حقها في تحقيق السلام والاستقرار والعدالة والرخاء، اليوم وللأجيال المقبلة، دون ترك أي أموال للإرهابيين ودون ترك أحدا خلف الركب.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أديوي.

**السيد أديوي** (*تكلم بالإنكليزية*): من الحقائق الثابتة أن الإرهابيين والجماعات المسلحة يواصلون تنفيذ أنشطتهم، ويعتمدون إلى حد كبير على قدرتهم على توفير تمويل كاف ومستدام لإعدادهم للهجمات وتخطيطها وتنفيذها. ومن منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي ومن كابو ديلغادو إلى حوض بحيرة تشاد، تستخدم تلك الجماعات الغادرة نفس التكتيكات. وتحتاج المنظمات الإرهابية الكبيرة، بما في ذلك الخلايا الصغيرة أو المتطرفة، فضلا عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب وما يسمى بالذئاب المنفردة، إلى تمويل مستقر للعمل، مع اتباع نهج مختلفة لتأمين التمويل المطلوب. والواقع أن التمويل يظل أكبر عامل تمكين للإرهابيين.

وفي أفريقيا، توجد وسائل مختلفة لتمويل الإرهاب وتجهيزه، ولا سيما الاختطاف طلباً للفدية؛ والاتجار بالمخدرات والبشر؛ وتهريب الأسلحة والاتجار بها؛ والنقل غير المشروع للسلع والأموال إلى الأفراد؛ وسرقة الماشية؛ واستخدام المنظمات الخيرية؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها؛ والضرائب غير القانونية، في جملة

أمور. ومن المهم أيضا التأكيد على أن ابتزاز الأموال ونظم الضرائب في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون قد ساعدت أيضا في تمويل عملياتهم. والجرائم المتصلة بالموارد الطبيعية، مثل استغلال التعدين غير المشروع، كما ذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولا سيما الذهب، فضلا عن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع، كلها عوامل تسهم في مصادر تمويل الإرهابيين.

وهناك أيضا أدلة متزايدة على أن الإرهابيين يلجأون إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية لإيجاد التمويل والحصول على الدعم اللوجستي للقيام بأنشطتهم العنيفة. ولذلك، فإن منع تمويل الإرهاب هو أحد جوانب ما يجب أن يكون نهجا متعدد الأوجه للقضاء على الإرهاب في القارة، بل وعلى الصعيد العالمي. ومن خلال التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، يمكننا استخدام المعلومات الاستخبارية التي تم جمعها في التحقيقات المالية لكشف وتعطيل وتفكيك الشبكات الإرهابية وتمويلها.

وما فتئ الاتحاد الأفريقي، من جانبه، ينشر عددا من المبادرات، بما في ذلك إنشاء مراكز وطنية للاندماج في مكافحة الإرهاب ووحدات وطنية للاستخبارات المالية وإنفاذ القانون على الصعيد الوطني لضمان ألا يصبح أي شكل من أشكال تمويل الإرهاب جزءا من ترسانة الإرهابيين. وفي الآونة الأخيرة، اجتمع رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في مالابو في أيار/مايو للتصدي لآفة الإرهاب والتغييرات غير الدستورية في الحكومات، ودعوا إلى إجراء دراسة متعمقة بشأن هذه المسألة، التي تلتزم بها الآن إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي. وستنظر تلك الدراسة في جميع مصادر تمويل الإرهاب، فضلا عن دور المصالح الأجنبية والمتعاونين المحليين في استغلال أشكال التمويل تلك.

ولذلك، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون من حيث بناء القدرات ونقل المعارف لصالح البلدان التي تمر بحالات ما بعد النزاع والتي لا تزال في حالة نزاع بغية السيطرة بصورة أفضل على مواردها الطبيعية وإنشاء قواعد بيانات وطنية بشأن هذه المسألة. وبالمثل، ينبغي تعزيز قدرات الوحدات الوطنية للاستخبارات المالية. وينبغي تعزيز نظم الجزاءات المفروضة على الإرهابيين أفرادا أو جماعات أو منظمات. وسنحتاج إلى تعاون المجلس في ذلك الصدد. ونظم الجزاءات هذه ينبغي أن تستهدف الأطراف التي تقدم الدعم للجماعات المسلحة والإرهابية الضالعة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وأود أن أسلط الضوء على ضرورة تعزيز النظم القائمة للرقابة والرصد الماليين، بما في ذلك الإنفاذ الصارم للقواعد التحوطية للمؤسسات المالية، وعمليات التفتيش الموقعي، ورصد تحويل الأموال خارج النشاط، ولا سيما تلك التي نفذت من خلال سماسرة الأسهم. وسيساعد هذا الرصد على ضمان الشفافية في جمع الأموال للجمهور وعدم استخدام العائدات لتمويل الأنشطة الإرهابية. ويدعو الاتحاد الأفريقي أيضا إلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق في المسائل المتصلة بالإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلا عن الحاجة إلى تقارير تصنيفية موحدة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قارتنا. وسيكون من الأهمية بمكان بذل جهد تعاوني مماثل بين المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب والكيانات المتخصصة الأخرى في هذا المجال.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، لا بد من أن نبرز أن الإرهابيين مصممون، بدرجة عالية من القدرة على التكيف والابتكار والإبداع، على مواصلة استغلال مواطن الضعف في نظمنا المؤسسية والقانونية والهيكلية. ولهذا السبب نحتاج إلى زيادة مستوى التزامنا. وينبغي أن نجتهد لكي نحافظ على قصب السبق إزاء الجماعات الإرهابية من حيث الإبداع والابتكار. ويجب علينا أن نفكر بصورة ابتكارية.

وينبغي أن يكون وضع سياسة قوية وإطار مؤسسي جوهر نجاحنا بوصفنا المجتمع الدولي. والاتحاد الأفريقي على استعداد لمواصلة العمل مع الآليات الإقليمية، فضلا عن مراكز البحوث ذات الصلة، في قارتنا، لإيجاد أفضل الوسائل للتصدي لهذه الآفة. والاستجابة القوية التي تقوم بها العدالة الجنائية للإرهاب وتمويله ستحظى بتقديرنا أيضا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد للمجلس على استعداد الاتحاد الأفريقي المستمر للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وجميع

المعنيين لضمان إحباط الإرهابيين من حيث تمويلهم بغية الحد من عملياتهم والقضاء عليها من أجل السلام في قارتنا وفي العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد أديوي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد هاندي.

**السيد هاندي** (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر الرئاسة الغابونية لمجلس الأمن على دعوتي إلى هذه المناقشة. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الممثلية الدائمة للمنظمة الدولية للفرانكفونية على إشراك مرصد بطرس غالي لحفظ السلام في هذه المناقشة.

ونظرا لضيق الوقت، أود أن أركز إحاطتي على ثلاثة مجالات رئيسية. الأول هو الطابع المعقد للاتجار غير المشروع من جانب الجماعات المسلحة الإرهابية غير التابعة للدول. بعد ذلك سأتطرق بإيجاز إلى الأدوات العديدة المتاحة لنا، نحن المجتمع الدولي. وسأختتم بياني ببعض مسارات العمل.

فيما يتعلق بمختلف الحالات والجماعات المسلحة والإرهابيين، فإن الفهم الحالي لطبيعة الجماعات المسلحة العاملة في مسارح الأزمات في جميع أنحاء أفريقيا يشير إلى أن السياقات شديدة التنوع. فمن منطقة الساحل إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدود الصومال، تتباين الجماعات المسلحة والإرهابية غير التابعة للدول من حيث هيكلها وأساليب عملها وتكوينها.

وتذكرنا هذه الحالات المتنوعة بالحاجة إلى تجنب التعميم في نوع الاستجابة اللازمة لتعزيز مكافحة الأنشطة المدرة للدخل التي تقوم بها الجماعات المسلحة. وفي حين أن هناك سببا للتركيز على الاتجار بالموارد الطبيعية، فمن المهم بصفة خاصة التأكيد على أنه يجب التصدي لوجود الاتجار بوجه عام. والموارد الطبيعية ليست سوى بعد واحد من أبعاد ذلك الاتجار الذي يشمل البشر والمواد الثقافية والنقدية، فضلا عن المخدرات.

وتوضح أمثلة عديدة في منطقة الساحل كيف تستغل الجماعات المتطرفة العنيفة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية والنزاعات المحلية لتمويل أنشطتها وترسيخ وجودها في هذه المناطق. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تجني بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدول ملايين الدولارات سنويا فقط عن طريق فرض الضرائب على الترحال الرعوي أو طرق هجرة الماشية.

النقطة الثانية التي أود أن أثيرها تتعلق بالأدوات التي غالبا ما تكون قليلة الاستخدام الموجودة تحت تصرفنا. وبفضل عمل العديد من المنظمات المتخصصة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الممثل هنا، ومراكز البحوث في جميع أنحاء العالم، اتخذت المنظمات الإقليمية والدولية عددا متزايدا من التدابير لمكافحة الاتجار بالموارد الطبيعية من جانب الجماعات المسلحة والإرهابية.

بيد أن هذه الأدوات، لكي تكون فعالة، تحتاج إلى أمرين على الأقل: زيادة قدرة الدولة – الإدارية والأمنية والقضائية – والتعاون الدولي، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود في كثير من الأحيان للجريمة المنظمة التي تدعم الأنشطة التجارية للجماعات المسلحة والإرهابية. فالإجراء الذي تتخذه كل دولة على حدة ضروريولكنه ليس كافيا.

وما نواجهه هو أزمة تقاعس وليس أزمة أدوات ووسائل أخرى للمواجهة، لأن الأدوات موجودة. ويمكن تحسينها وتعديلها وتكييفها بشكل أفضل مع السياقات المتغيرة. ولكنها توجد بالتأكيد في شكل مختلف قرارات الأمم المتحدة، وبروتوكولات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومختلف المعاهدات الثنائية بين البلدان.

وسأختتم بياني ببعض مسارات العمل. وهذا يقودني إلى تناول مسارات العمل التي أعتقد أنها ستكون مفيدة من أجل تعزيز مكافحة تمويل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول من خلال الاتجار بالموارد الطبيعية.

مسار العمل الأول، الذي ذكره بعض المتكلمين، هو تحديث نظم الجزاءات. ومن الشائع انتقاد نظم الجزاءات اليوم، ولكن تجدر الإشارة إلى أن مختلف نظم جزاءات الأمم المتحدة ساعدت كثيرا على تحسين فهم طبيعة الجماعات المسلحة والإرهابية غير التابعة للدول

وأساليب تمويلها وتشغيلها. وبفضل العمل الاستقصائي لأفرقة الخبراء، تم الكشف عن العديد من القنوات وفضح الجهات الفاعلة فيها.

ولكن من المحتمل أن تستفيد أنظمة الجزاءات من تحديثها وتطويرها. وسأعطي مثالا واحدا فقط من التجربة الأخيرة لتوضيح ذلك.

إن تجميد الأصول وحظر السفر أداتان من بين أكثر الأدوات استخداما في نظم الجزاءات. وينبغي أن تؤدي قدرة بعض الجهات الفاعلة على التحايل عليهما إلى اتخاذ تدابير جديدة لا تستهدف الأفراد فحسب، بل ربما تستهدف أيضا شبكات الجهات الفاعلة أو الأفراد التي تيسر الاتجار بالموارد الطبيعية في مختلف النزاعات.

ولكن – وهذه هي الخطوة الثانية – يجب أيضا تفكيك الشبكات الإجرامية داخل الإدارات والقوات المسلحة في كثير من الأحيان. وتقر قرارات الأمم المتحدة الآن بوجود شبكات إجرامية بوضوح داخل الإدارات والقوات المسلحة للبلدان المتضررة من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

وفي الواقع، في العديد من البلدان الأفريقية، غالبًا ما تسهم مجموعة من العوامل السلبية في تشكيل شبكات إجرامية داخل القوات المسلحة، والتي كثيرا ما تكون مهمتها هي مكافحة الجماعات غير التابعة للدول والإرهابية. ولذلك كثيرا ما يؤدي ذلك إلى المنافسة بين القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وسيتفق الممثلون على أن وجود تلك الشبكات الإجرامية من المرجح أن يطيل أمد هذه الآفة.

وأخيرا، فيما يتعلق بتحسين عمليات العناية الواجبة، وضعت المنظمات الإقليمية عمليات تصديق متطورة جدا. وقد تطورت عمليات العناية الواجبة، مثل عمليات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعملية كيمبرلي، وتحولت وتكيفت بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، بدلا من فرض الحظر على بلدان بأكملها، وبالتالي حرمان الدول من الإيرادات الضريبية الحيوية، أصبح من المعلوم الآن أن نظم الحظر على الموارد الطبيعية ينبغي أن تطبق بصورة انتقائية. وينبغي أن يأخذ تطبيقها في الحسبان التطورات في الميدان، لا سيما توسيع نطاق سلطة الدولة.

ويُستنتج مما قلته للتو أن أحد المؤشرات الرئيسية للتحقق من التدابير التي يجري اتخاذها لمكافحة تمويل الجماعات غير التابعة للدول والإرهابية هو تأثيرها على الإيرادات الضريبية للبلد. فإذا لم يؤد تنفيذ التدابير إلى زيادة مقابلة في الإيرادات في مجال معين، فمن المحتمل أن شيئًا ما لا يعمل بشكل صحيح. وربما تكون التدابير أقل فعالية مما تبدو. ولذلك، فإن العمل المتضافر من جانب الدول ضروري لمكافحة تمويل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والإرهابية بنجاح من خلال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

ومن الواضح أن عقد هذه المناقشة دليل على أن مجلس الأمن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد هاندي على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية غابون.

أشكر المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي؛ ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، السيد أديوي؛ والمدير الإقليمي لشرق أفريقيا والممثل لدى الاتحاد الأفريقي، في معهد الدراسات الأمنية، السيد هاندي، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

يشهد رسم خرائط الجماعات المسلحة على الصلة الواضحة بين موقعها وسيطرتها على الموارد الطبيعية. ويرتبط الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، سواء كانت بيولوجية أو معدنية، بالاتجار بالبشر والاختطاف للحصول على فدية والاتجار بالمخدرات، وهو مصدر رئيسي لتمويل الجماعات المسلحة والإرهابية. ولا جدال في أن الموارد الطبيعية، ومعظمها من التربة وباطن الأرض، تؤجج النزاعات باعتبارها مصدرا للتمويل، وهي في الوقت نفسه الأهداف الرئيسية لهذه النزاعات .

وتزخر القارة الأفريقية بموارد طبيعية لا حصر لها. وتلك الموارد، وهي فخر القارة، تقع للأسف في صميم الاتجار المنظم تنظيما جيدا

الذي يزرع الرعب داخل قرانا ومدننا، التي يكون الناس فيها ضحايا عشوائيين للفظائع. وهناك تجارة ثلاثية جديدة غير مشروعة تربط أفريقيا بوصفها مصدرا للمواد الخام بالبلدان التي تصدر الأسلحة والمرتزقة عن طريق بلدان تقدم ترتيبات مالية موازية.

وعلاوة على ذلك، أنشأت الجماعات المسلحة والإرهابية تدريجيا قنوات إمداد لمختلف أنواع الموارد من أجل تحسين تمويل نفسها. ونتيجة لذلك، أنشئت اقتصادات إجرامية سرية في أجزاء معينة من أراضي الدول والمناطق العابرة للحدود. ونتيجة للاستغلال الجشع للموارد الطبيعية، أصبحت النزاعات مكتفية ذاتيا، إذ تمول عائدات المعادن شراء الأسلحة وتجنيد الميليشيات. وأنشئ اقتصاد عسكري وإجرامي يقوم على التجارة في الأنواع البرية من الحيوانات والنباتات والكولتان والذهب، فضلا عن مناجم القصدير وعمل الأطفال. ويدير هذا الاقتصاد الموازي جماعات عسكرية وشركات أمنية ومشترون وسماسرة ومصدرون سريون، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات إقليمية ودولية.

وعلاوة على مناقشة اليوم، يجب على مجلس الأمن أن يعالج تلك الحالة المقلقة، التي تؤثر على عدة مناطق في القارة الأفريقية، وأن يجد الحلول التي تمس الحاجة إليها للتصدي على نحو ملائم لإراقة الدماء والمعاناة الناجمة عن تمويل الجماعات المسلحة والإرهابية. ويتطلب نطاق المهمة استجابة متعددة الأبعاد تشمل الأمن والتنمية على السواء.

ويجب أن نحدد المناطق المتداخلة للاقتصاد الإجرامي وصلاته بالاقتصاد الرسمي. ولا بد من تحديد الصلات بين الشركات والجيوش والناقلين وتجار الأسلحة والمتجرين بها والمصارف والشبكات المالية غير المشروعة والمجموعة الواسعة من الوسطاء، بما في ذلك الشركات التي تحظى بالاحترام من خلال قدر من الشرعية. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لعملية كيمبرلي ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الدول الأفريقية والمنظمات الدولية لتنظيم سلسلة توريد المعادن بغية تعزيز الشفافية وإنشاء نظام لإصدار الشهادات يكفل عدم استخدام الموارد المعدنية لتمويل جماعات الأسلحة.

ويجب أن تشمل نظم إصدار الشهادات هذه المنتجين والمشترين على السواء. وعلاوة على ذلك، لا بد أيضا من تتبع أصول الجماعات المسلحة والإرهابية المتدفقة في أفريقيا بنفس الصرامة التي تتبعها الجماعات الإرهابية الدولية من خلال استخدام المجموعة الكاملة من آليات مكافحة تمويل الإرهاب، سواء على مستوى سلسلة الإمداد أو فيما يتعلق بالمشترين النهائيين. وتعزيز التعاون الأمني عبر الحدود من خلال العمليات الإقليمية المشتركة، وتبادل المعلومات المالية بين البلدان، ومكافحة الجريمة البيئية، وتجميد الأصول، والتعاون خارج نطاق القضاء، ومكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحة غسل الأموال، كلها تدابير يجب تنفيذها بطريقة منسقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن الأهمية بمكان أن نعزز فهما عاما للروابط المعقدة القائمة بين الموارد الطبيعية واستغلالها والنزاعات العنيفة من خلال تحسين تنسيق أنشطة مختلف الجهات الفاعلة في بناء السلام. ونحن بحاجة إلى الشروع في دينامية إيجابية والتغلب على الانقسامات السياسية وتضارب المصالح والأهداف الخفية بغية بناء توافق في الآراء يستند إلى معايير وإجراءات مشتركة بشأن منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وتدعو غابون مجلس الأمن إلى تعزيز الآليات المتاحة لمكافحة الشبكات التي تنهب الموارد الطبيعية لتمويل الجماعات المسلحة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نسعى إلى الحصول على دعم أعضاء المجلس، دون تحفظ، لجهود مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأنشطة الدعوة لديه. في هذه اللحظة الحرجة تعاني القارة الأفريقية من انتشار الجماعات المسلحة واعتداءات الجماعات الإرهابية وغير ذلك من التهديدات غير المتماثلة للسلام والاستقرار.

في الختام، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى أن يتصرف المجلس بعزم أكبر لقطع تمويل الجماعات المسلحة التي تزيد من عدم الاستقرار والعنف في العديد من مناطق العالم. وينبغي ألا تتحول الموارد الطبيعية إلى لعنة على البلدان التي توجد فيها تلك الجماعات.

(تكلم بالفرنسية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير الأمن الوطني في غانا.

**السيد كان – داباه** (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإشادة بغابون على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بهدف التداول بشأن سبل تعزيز مكافحة تمويل الإرهابيين عن طريق الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها.

بالنيابة عن غانا، أشكر أيضا السيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسفير بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، على إحاطتيهما المحفزتين للتفكير.

يكشف تصفّح أطلس التاريخ الأفريقي أن المعركة من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية التي كثيرا ما تؤدي إلى نزاعات أهلية ظاهرة معروفة جيدا، بوصفها عاملا رئيسيا لعدد من الحروب الأهلية التي وقعت في القارة الأفريقية، لا سيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، أكبرها الحروب الأهلية في سيراليون وليبريا. كما برز عنصر إضافي من عناصر تلك الظاهرة في مطلع الألفية الجديدة التي بشرت بتطور الديناميات الأمنية في القارة، خاصة عندما بدأ الإرهاب والتطرف العنيف غرس جذورهما في أجزاء كثيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن الإرهابيين والمتطرفين العنيفين الذين ما زالوا يعيثون فسادا في البلدان، وخاصة في منطقة الساحل في غرب أفريقيا يستولون بشكل متزايد على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية مثل الذهب والماس بهدف استغلال تلك الموارد للحصول على الأموال التي تمكنهم من مواصلة جرائمهم البشعة ضد الإنسانية. ولزيادة التشديد على طابع ذلك النهج الجديد الناشئ، فإن الموارد الطبيعية التي كان يمكن استخدامها لتنمية الدول ما زالت تستغل بواسطة التعدين غير المشروع من قبل الجماعات الإرهابية، وهو تطور ينذر بآثار سلبية على النظم الإيكولوجية الطبيعية لتلك الدول، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تدمير الاحتياطيات الحرجية والمسطحات المائية. ويسهم كل ذلك بالطبع في تغير المناخ.

ثم تُستخدم الأموال المتأتية من ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الحصول على الأسلحة والذخائر لتنفيذ الأنشطة الإرهابية، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية الخاصة والعامة. وفي الوقت الراهن، يمضي هذا النمط من تمويل الإرهاب على قدم وساق في بلدان مثل بوركينا فاسو ومالي، مع ما يصحبه من آثار على السلم والأمن الدوليين. إن من المؤكد أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لتمويل الإرهاب يؤدي إلى حلقة مفرغة تهدد السلامة الإقليمية للدول المتضررة وتقوض الجهود الرامية إلى صون الأمن البشري، علاوة على عرقلة الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بتغير المناخ.

لذلك فإن التهديد الوجودي الذي يشكله ذلك النموذج من تمويل الإرهاب على العديد من الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة يؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة عاجلة من جانب مجلس الأمن وعموم العضوية في الأمم فضلا عن أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. استنادا إلى ذلك السياق السائد، نود أن نؤكد عددا من النقاط المتعلقة بجهودنا لمنع تمويل الإرهاب بواسطة استغلال الموارد البشرية.

أولا، يبدو أن المجتمع الدولي يفتقر إلى الفهم الكامل للطابع المعقد لاستخدام الموارد الطبيعية لتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، نعتقد أن هناك ضرورة لتعزيز فهم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. لذلك نرحب بمناقشة اليوم ونشجع الجهود الأخرى الرامية إلى زيادة الوعي بتمويل الإرهاب بواسطة استغلال الموارد الطبيعية.

ثانيا، يستمر الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية لتمويل الإرهاب في أفريقيا نظرا لسهولة نقل هذه الموارد عبر الحدود بسبب التحديات المتعلقة بإدارة أمن الحدود. عليه نرى حتمية دعم بناء القدرات

التقنية والتكنولوجية والبشرية الرامية إلى تعزيز أمن الحدود للحد من تصدير الموارد الطبيعية ونقلها بصورة غير مشروعة. وبالتالي نحث المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرهما من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين على تقديم الدعم المستمر في مكافحة الإرهاب على نطاق أوسع، بما في ذلك تعزيز أمن الحدود.

ثالثا، إن تغير نمط تمويل الإرهاب بواسطة استغلال الموارد الطبيعية يرتكز على ضعف السياسات التنظيمية وآليات الإنفاذ التي تحكم استخراجها. لذلك يجب دعم الدول من أجل السعي بقوة إلى بناء سياسات فاعلة للموارد الطبيعية وتنفيذ تدابير تقضي على فرص تمويل الإرهاب بواسطة استغلال الموارد الطبيعية. ونرى أنه يجب أن يقترن ذلك بمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالاتجار بهذه الموارد في إطار النظام الدولي لسلسلة التوريد وتشجيع الاستثمارات الجديدة في أفريقيا لمعالجة الموارد الطبيعية بطريقة تدعم التجارة المشروعة وتوفر عوائد أفضل للدولة.

رابعا، نعتقد أن دعم الأطر الإقليمية لمكافحة الإرهاب التي تعطي الأولوية لتبادل المعلومات بين الدول وتنفيذ عمليات مشتركة تهدف إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية عبر الحدود أمر حتمي. في ذلك الصدد، ودون انتهاك لمبادئ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، نرى أنه يجب دعم أطر مكافحة الإرهاب المحلية مثل مبادرة أكرا – باعتبارها آلية أمنية تعاونية بين سبعة بلدان في غرب أفريقيا تهدف إلى كبح انتشار الإرهاب والتطرف العنيف من منطقة الساحل إلى غرب أفريقيا الساحلية – لمنع تمويل الإرهاب بواسطة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. لقد نجحت مبادرة أكرا حتى الآن من خلال العمليات المخصصة المشتركة التي اضطلع بها تحت رعايتها في تفكيك الخلايا الإرهابية ومراكز جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية على طول الحدود المشتركة للدول الأعضاء. ونرى أنه وبدعم من المجتمع الدولي يمكن أن تكون مبادرة أكرا مبادرة دون إقليمية فعالة لمكافحة الإرهاب ومن شأنها أن تعزز التعاون المتعدد البلدان لمنع تمويل الإرهاب بواسطة استغلال الموارد الطبيعية.

على الصعيد الوطني تواصل حكومة غانا إنفاذ القوانين القائمة لمنع تمويل الإرهاب. كما يجّرم قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٨ تمويل الإرهاب والدعم المادي للإرهابيين من بين أمور أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، انتهت غانا من وضع مشروع قانون شامل لمكافحة غسل الأموال من شأنه، عند إقراره قانونا، أن يجرم التحويلات المالية غير الخاضعة للرقابة واكتساب الثروة بصورة غير مشروعة. وأنشأنا أيضا مركزا للاستخبارات المالية كان له دور فعال في كفالة الرصد الآني والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

والأهم من ذلك، أن حكومة غانا تواصل إنفاذ القوانين المتعلقة بحصول الأفراد والكيانات الخاصة على امتيازات التعدين، بينما تضيق الخناق على التعدين غير القانوني. وفي هذا الصدد، عززت حكومة غانا جهودها الرامية إلى إقامة وجود للدولة في المناطق الشاسعة على طول حدود البلد لمنع إنشاء خلايا إرهابية للجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي كثيرا ما تيسر الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

وفي الختام، لا بد لي من التأكيد على أن أفريقيا تستحق كامل المكاسب التي تتحقق من استخراج مواردها الطبيعية الوفيرة لتمكين القارة من الوفاء بوعدها بتوفير التنمية المستدامة لشعوبها. وقد أصبح ذلك أكثر إلحاحا في ضوء التحديات الاقتصادية العالمية السائدة الناشئة عن صدمات جائحة مرض فيروس كورونا، من بين أمور أخرى.

ولذلك، فإن تطور ظاهرة تمويل الإرهاب عن طريق الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لأفريقيا يشكل خطرا واضحا وماثلا على استقرار الدول الأفريقية. ولا يمكن النظر إلى تلك الظاهرة على أنها مشكلة أفريقية فحسب، لأن الأموال المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية في غانا يمكن أن تستخدم لتمويل الإرهاب في أجزاء أخرى من العالم.

ويلزم بذل جهود متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة داخل المجتمع الدولي – إذ نعتقد أن ذلك هو أضمن طريق لحرمان

الجماعات الإرهابية من الأموال التي تحتاج إليها بشدة لإطلاق العنان للإرهاب في العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو مجلس وزراء الرئيس بايدن.

**السيدة توماس – غرينفيلد** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر غابون على عقد هذه الجلسة الهامة وأن أرحب بكم، معالي وزير الخارجية أدامو، لترؤسها اليوم. وأود أيضا أن أشكر المفوض بانكولي أديوي والمديرة التنفيذية والي على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب بمشاركة وزير الأمن الوطني في غانا، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند، ووزير الدولة في الإمارات العربية المتحدة.

لدينا جميعا مصلحة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في أفريقيا، الذي يرقى إلى مستوى سرقة الثروة من شعوب أفريقيا. ومن مصلحتنا أن نمنع المتجرين من استخدام أنشطتهم الإجرامية وثرواتهم غير المشروعة لتأجيج النزاع والإرهاب. وبوسعنا أن نمنع التدهور البيئي، واستخدام عمل الأطفال، وتشريد السكان، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وفقدان إيرادات الحكومة، التي هي نتيجة ثانوية للاتجار غير المشروع.

أود اليوم أن أركز على ثلاثة مجالات أساسية نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن يركزا عليها لمواجهة تلك الأنشطة: أولا، مخاطر الأفراد المرتبطين بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المرتبطة بالإرهاب في جميع أنحاء أفريقيا؛ ثانيا، التهديد الذي تشكله مجموعة فاغنر في تلك المنطقة؛ وثالثا، الأدوات المتاحة لنا لإضعاف أولئك الذين ينهبون الموارد الطبيعية لتمويل النزاعات المسلحة والإرهاب. واسمحوا لي أن أتناولها واحدا تلو الآخر.

أولا، في السياق الأفريقي، يستدعي وجود أفراد وجماعات مرتبطة بتنظيم داعش الرصد والعمل عن كثب. تهدد هذه الجماعات الصومال وموزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا ومنطقة الساحل وسيناء، ومن خلال شبكات التيسير المالي لداعش في بلدان، بما في ذلك جنوب أفريقيا. ولا يزال المال يشكل شريان الحياة للإرهابيين. ويجب أن نعزز جهودنا لملاحقة الممولين والميسرين الماليين للإرهابيين والمنظمات الإرهابية، ويجب أن نحبط تدفقات الموارد الحيوية التي تستغل ضعف الرقابة التنظيمية.

ثانيا، إن أحد أكثر الشواغل إلحاحا وتزايدا في أفريقيا هو استراتيجية مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين لاستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والسودان، فضلا عن بلدان أخرى. تلك الأفعال موثقة توثيقا وافيا ولا يمكن دحضها. نحن نعلم أن هذه المكاسب غير المشروعة تستخدم لتمويل آلة موسكو الحربية في أفريقيا والشرق الأوسط وأوكرانيا. وبدلا من أن تكون مجموعة فاغنر شريكا شفافا وتحسن الأمن، فإنها تستغل الدول العميلة التي تدفع ثمن خدماتها الأمنية مفرطة الشدة بالذهب والماس والأخشاب وغيرها من الموارد الطبيعية. هذا جزء من نموذج أعمال مجموعة فاغنر. لا تخطئوا: يدفع الناس في جميع أنحاء أفريقيا ثمنا باهظا للممارسات الاستغلالية لمجموعة فاغنر وانتهاكات حقوق الإنسان.

لدينا القدرة على ملاحقة أولئك الذين يستغلون الموارد الطبيعية ويمولون النزاعات المسلحة والإرهاب، وعلينا أن نمارس تلك القدرة بفعالية وعلى وجه السرعة. وتضطلع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مكافحة الإرهاب، إلى جانب مكتب مكافحة الإرهاب والكيانات الأخرى التابعة لميثاق مكافحة الإرهاب، بدور أساسي في هذا الصدد.

وفي لجنة القرار ١٢٦٧، يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ نهجا أكثر استباقية لمكافحة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أفريقيا. ونشيد بالتقارير الأخيرة لفريق الرصد التابع للجنة القرار ١٢٦٧، التي تبقي اللجنة على علم بتطور اتجاهات الإرهاب في أفريقيا. وتضطلع لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة

مكافحة الإرهاب أيضا بأدوار حاسمة في العمل مع الدول الأعضاء بشأن طائفة من ممارسات مكافحة الإرهاب، وفي حزيران/يونيه، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تحذيرا يتعلق بالاتجاهات في هذا الموضوع تحديدا. وتوفر تقييمات الدول الأعضاء في المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب معلومات حاسمة يمكن أن تعزز نهج المجتمع بأسره والحكومة بأسرها لمنع تمويل الإرهاب ومكافحته.

والجزاءات أيضا جزء لا يتجزأ من مكافحة الاتجار بالموارد الطبيعية. وتنطوي نظم الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا والصومال وجنوب السودان على معايير محددة لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. ومن منظور مكافحة الإرهاب، فإن نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة بموجب القرار ١٢٦٧ أداة فعالة لمجلس الأمن لوقف تدفق الموارد من خلال إدراج فروع وأعضاء محددين لتنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة والكيانات الداعمة لهما.

وأخيرا، أود أن أوضح أن جميع جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان. وعدم الامتثال لتلك الالتزامات الدولية لا يسهم إلا في زيادة تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف. ومرة أخرى، أود أن أشكر زملائي من غابون على إثارة هذه المسألة الحيوية في بداية رئاستهم. وأتطلع إلى أن نعمل معا في الأيام والأشهر والسنوات المقبلة لقطع التمويل الذي يحرك النزاع والقضاء على الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

**السيد موراليدهاران** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن أطيب تمنياتي وتحياتي لكم، سيدي الرئيس، على رئاسة غابون لمجلس الأمن لهذا الشهر. الموضوع المختار للمناقشة بالغ الأهمية ليس لأفريقيا فحسب، بل لنا جميعا في سياق الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

أشكر السيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسعادة السيد بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، والسيد بول – سايمون هاندي، المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والممثل لدى معهد الاتحاد الأفريقي للدراسات الأمنية، على إحاطاتهم القيمة التي أثرت مناقشة اليوم.

في السنوات الأخيرة، ما فتئت الجماعات الإرهابية والمسلحة تحقق نجاحات من خلال استغلال الثغرات الأمنية ومؤسسات الحكم الهشة في القارة، ولا سيما في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل وشرق ووسط أفريقيا. وقد ظلت هذه المناطق عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. تمول الجماعات الإرهابية والمسلحة أنشطتها بصورة متزايدة من خلال الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بالحياة البرية والابتزاز، من بين أنشطة أخرى معروفة. ووجدت الجماعات الإرهابية أيضاً سبلاً جديدة لتمويل أنشطتها باستغلال التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات المتصلة بالمعاملات المالية والتشفير ووسائط النقل والإيصال المتنوعة.

لذلك يكتسي منع هذه الجماعات المعادية من الوصول إلى الموارد المالية بالغ الأهمية للتصدي بفعالية لهجماتها العنيفة. وفي حين تفتقر بعض الدول إلى الأطر التنفيذية القانونية والقدرات اللازمة لمكافحة تمويل الإرهاب، فمن الواضح أن هناك دولاً أخرى آثمة لإعانتها الإرهاب ودعمه وتقديم المساعدة المالية والملاذ الآمن عمداً للإرهابيين. وبينما يجب علينا أن نعزز قدرات الفئة الأولى من تلك الدول، يجب على المجتمع الدولي أن يشجب هذه الأخيرة بشكل جماعي وأن يحاسبها على كلامها ذي الوجهين.

ولا يمكن أن تنجح المعركة العالمية ضد الإرهاب من دون بذل جهود واعية ومنسقة لمكافحة تمويل الإرهاب؛ وينطبق الأمر نفسه على الكفاح العالمي ضد الجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الجوانب الرئيسية التالية لكي ينظر فيها مجلس الأمن:

أولاً، علينا أن نعترف بأن الإرهاب، شأنه شأن النزاعات المسلحة، يتوسع في أفريقيا. وقد اكتسب تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في

أجزاء مختلفة من أفريقيا قوة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث ازدهرت معتمدة على التعدين غير المشروع للذهب المستخرج بالوسائل الحرفية والمعادن النادرة والأحجار الكريمة واليورانيوم والفحم والأخشاب، وما إلى ذلك، من خلال شبكات الاتجار غير المشروع التي تيسرها الشبكات الإجرامية عبر الوطنية. وقد أنشأت جماعات إرهابية مثل حركة الشباب شبكات متطورة لتحصيل الإيرادات لدعم أنشطتها الإرهابية. وإذا تُرك الإرهاب بدون معالجة، فقد يُعرض لخطر جسيم آفاق السلام في عدة أجزاء من أفريقيا دمرتها النزاعات المسلحة بالفعل.

ثانياً، وكما أشار زملاؤنا الأفارقة في مجلس الأمن، فإن الجماعات في أفريقيا المرتبطة بتنظيمي داعش والقاعدة والمستلهمة منهما تتورط في نزاعات داخلية متعددة، محاولةً التأثير على جدول الأعمال السياسي والسيطرة عليه. ولن يؤدي إشراكها في المصالحة الوطنية إلا إلى إضفاء الشرعية على الإرهاب وتمكينها من الوصول إلى الوسائل والموارد المالية اللازمة. وسيكون هذا هدفاً يحمل بذور دماره في داخله. ما نحتاج إليه هو سياسة عدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال الإرهاب، بغض النظر عن دوافعه.

ثالثاً، ما فتئ الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تضطلع بدور هام في مكافحة تمويل الإرهاب. وقد ساعدت مبادرات من قبيل فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا ولوائح الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إنشاء أطر مؤسسية في الدول الأفريقية. ويلزم زيادة تعزيز هذه التدابير الإقليمية ودون الإقليمية، تمشياً مع المعايير التي حددتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

رابعاً، ما فتئت فرقة العمل تعزز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغير ذلك من التهديدات ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي. ومن المهم أن تجعل الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأفريقية، أطرها لرصد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب موازية للمعايير الدولية، بما فيها المعايير التي تنهض بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ونعتقد أيضاً أن المزيد من التعاون بين فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومختلف كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، سيعود بالنفع على الدول الأعضاء.

خامساً، يحتاج المجتمع الدولي إلى تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية لتعزيز القدرات على مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها. وعلاوة على ذلك، سيتعين تحرير أفريقيا الخالية من العنف من أغلال القوى الخارجية التي تدفع إلى استغلال الموارد الطبيعية في القارة. وفي هذا الصدد، ما فتئت الهند تدعو إلى نموذج إنمائي بقيادة وملكية أفريقية ويركز على تقدم وتنمية شعوب أفريقيا. وما فتئت الهند تسهم إسهاماً فاعلاً في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي عام ٢٠١٨، ساهمت الهند بـ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار في برامج مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي تستهدف بناء القدرات في بلدان شرق وجنوب أفريقيا. وساهمنا في عام ٢٠٢١، أيضاً، بمبلغ مليون دولار لتعزيز هذه الجهود.

سادساً، نحن بحاجة إلى دعم المبادرات الأمنية الوطنية والإقليمية وجهود بناء القدرات الرامية إلى مراقبة الحدود وأمنها على نحو فعال. وقد أثبتت مبادرات أمنية أفريقية، مثل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وبعثة الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا في موزامبيق وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، نجاحها في مكافحة الإرهاب. هذه هي الحلول ذات النشأة المحلية في أفريقيا، بقيادة البلدان الأفريقية التي لديها فهم أفضل لقضاياها الخاصة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً مالياً ولوجستياً مستداماً وكافياً لهذه المبادرات الأمنية الإقليمية.

وأخيراً، إن استمرار عدم تمثيل أفريقيا في الفئة الدائمة من العضوية في مجلس الأمن ظلم تاريخي يحتاج إلى تصحيح عاجلاً وليس آجلاً. وبالنظر إلى أن أكثر من نصف عمل مجلس الأمن يركّز على أفريقيا، ما فتئت الهند تدعو باستمرار إلى زيادة تمثيل القارة من

خلال زيادة المقاعد في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة من أعضاء المجلس، تمشياً مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

وما فتئت الهند في طليعة الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وتدرك الهند إدراكاً تاماً، بوصفها بلداً كان هو نفسه ضحية للإرهاب العابر للحدود الذي ترعاه الدول على مدى العقود الثلاثة الماضية، التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والبشرية للإرهاب. ففي عام ١٩٩٦، وقبل وقت طويل من اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اتخذت الهند مبادرة لتجريب تنفيذ مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي بهدف توفير إطار قانوني شامل لمكافحة الإرهاب. وقد وقّعنا وصدّقنا على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الرئيسية المتعلقة بالإرهاب التي اعتمدتها الأمم المتحدة، ونشارك في جميع المبادرات العالمية الرئيسية بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وستستضيف الهند، بوصفها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب هذا العام، اجتماعاً خاصاً للجنة في مومباي ونيودلهي في وقت لاحق من هذا الشهر، يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأكرر دعوتنا الموجهة إلى الدول الأعضاء للمشاركة في هذا الاجتماع وآمل أن يسهم إسهاماً إيجابياً في إنشاء هيكل عالمي مناسب للغرض ويستجيب بفعالية للأدوات التكنولوجية الجديدة التي ينشرها الإرهابيون وداعموهم ضد المجتمعات المفتوحة والمتنوعة والتعددية.

**الشيخ آل نهيان** (الإمارات العربية المتحدة): أود أن أشكر معاليكم، السيد مايكل موسى أدامو، وزير خارجية غابون، على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي تأتي في توقيت مناسب وهام. وأرحب بمشاركة مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، السفير بانكولي أديوي، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة والي، وأشكرهما على إحاطتيهما القيمتين. وأنضم للأعضاء الآخرين في الترحيب بمشاركة ممثلي جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والسنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية، وكذلك رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة في هذا الاجتماع.

تعرب دولة الإمارات عن بالغ قلقها إزاء التداعيات الناجمة عن الاستغلال غير الشرعي للثروات والموارد الطبيعية على حياة الشعوب، والتي من المفترض أن تكون المنتفع الأول من هذه الموارد، إذ تسببت عمليات نهبها من قبل الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية العابرة للحدود في خلق مستويات غير مسبوقة من العنف وحرمان مجتمعات بأكملها من التمتع بحقوقها الأساسية والشعور بالأمان والرخاء الاقتصادي، لتتحول هذه النعمة إلى نقمة حقيقية.

ويُعتبر الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية تحديا ذا تاريخ طويل من الآثار السلبية على السلم والأمن، سواء في أفريقيا أو في مناطق أخرى من العالم. فوفقا للأمم المتحدة، تسبب استغلال الموارد الطبيعية في تأجيج ١٨ نزاعا عنيفا على الأقل منذ عام ١٩٩٠. ونحن لا نبالغ حقيقة عند وصف حجم التحدي القائم أمامنا. فالمعضلة لا تقف عند الطابع غير القانوني لاستغلال الموارد الطبيعية، بل تمتد إلى الوسائل الفاسدة والطرق غير المتكافئة التي تتم بها عملية توزيع العائدات، والتي تؤثر سلبا على نمو المجتمعات وجهود تنميتها. كما أصبح الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية بمثابة شريان يغذي أنشطة الجماعات الإرهابية والمسلحة التي تستخدم إيرادات هذه الموارد لتمويل عملياتها وبسط سيطرتها على حساب الشعوب والدول التي من المفترض أن تكون المستفيد من هذه الموارد.

وتتجاوز هذه المشكلة الحدود الوطنية والإقليمية لتطال أيضا الدول التي تعمل كمراكز لمعالجة المواد الخام والتجارة بها والدول المتقدمة التي تستهلك وتزيد الطلب على الموارد الطبيعية وجميع الدول التي يتعرض أمنها للتهديدات العابرة للحدود التي تشكلها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى هذه العواقب، يؤدي الاستغلال غير المسؤول للموارد والممارسات غير المستدامة لهذه الجماعات إلى تدهور بيئي، يتسبب بدوره في تفاقم أحد أصعب وأخطر التحديات العالمية لهذا العصر، وهو تغير المناخ. فهناك علاقة، بما لا يدع مجالا للشك، بين الاستغلال غير القانوني للموارد وتغير المناخ وانتشار الإرهاب. ومثلما أفاد الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش،

أمام المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8923)، يساهم التدهور البيئي في إتاحة المجال للجماعات المسلحة غير التابعة للدول لبسط نفوذها والتلاعب بالموارد لصالحها. فكما شهدنا في منطقة الساحل، تعاني المناطق الأكثر عرضة لتغير المناخ من آفة الإرهاب أيضا.

وننوه هنا إلى استمرار ظهور مؤشرات، في أرجاء أفريقيا وخارجها، تدل على قيام الجماعات الإرهابية العابرة للحدود بتنويع مصادر إيراداتها عبر المشاركة في عمليات الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية وتهريبها، مستغلة في ذلك عدم وجود تصور كاف لدى المجتمع الدولي حول الصلة المتنامية بين الاستخدام غير الشرعي للموارد الطبيعية وتمويل الإرهاب. وفي الوقت الذي أصبحت تستخدم فيه الجماعات الإرهابية المزيد من التقنيات الجديدة والناشئة لتحقيق مآربها، تواجه الأطر التنظيمية الراهنة صعوبة في مواكبة هذه التطورات، الأمر الذي قد يحول دون تحقيقها النتائج المرجوة. لذلك، تدعو دولة الإمارات المجتمع الدولي لمحاسبة جميع الأفراد والكيانات والجماعات الإرهابية والشركات وغيرها من الجهات المتواطئة في عمليات الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية. وندعو كذلك إلى عدم التهاون في جهودنا المشتركة للحيلولة دون استخدام إيرادات الموارد الطبيعية لقتل الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال، وأن نضمن بدلا من ذلك توظيف هذه الإيرادات لخدمة المجتمعات في أرجاء القارة والنهوض بها وتنميتها ودعم أمنها واستقرارها.

وفضلا عن كونه التزاما قانونيا، تؤمن دولة الإمارات بأن العمل الجاد لمكافحة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية في أفريقيا يُعتبر واجبا أخلاقيا واستثمارا استراتيجيا، من شأنه أن يعود بالنفع المباشر على العالم بأسره. وبالنسبة لنا في دولة الإمارات، فقد أكدنا من خلال ترؤسنا لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٦ على تأييدنا لوجود أطر تنظيمية قوية وضرورة التنسيق بين الآليات المختلفة لضمان حماية المجتمعات في أرجاء أفريقيا، وفي مقدمتهم النساء والأطفال. ولهذا، حرصت دولة الإمارات على وضع قوانين وإجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للتصدي للاتجار غير الشرعي في الموارد الطبيعية وأُسست بنية تحتية تدعم تحقيق تلك الغايات، فضلا عن استمرارنا في تطوير وتحسين أفضل الممارسات في هذا الجانب.

ومع تأكيدنا مجددا على الحاجة إلى توطيد التعاون بين الدول، نشدد على ضرورة تطوير استجابة جماعية أقوى لهذا التهديد، وهي ذات الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره ٢٤٨٢ (٢٠١٩) الذي أكد على الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب وأقر كذلك بالمكاسب التي تحققها الجماعات الإرهابية عبر الجريمة المنظمة. وبدورها، ستواصل دولة الإمارات العمل مع شركائها الأفارقة لمواجهة الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية، ومنها تلك التي تقوم بتهريب الأسلحة بين منطقتينا وتساعد جماعات إرهابية، مثل حركة الشباب وميليشيات الحوثي، على بناء ترسانة أسلحة فتاكة.

وفي سياق مناقشة اليوم، أقترح تعزيز جهودنا في المجالات التالية:

أولا، علينا الاستمرار في عقد مثل هذه المناقشات ومواصلة النظر في كيفية وضع آليات تتيح إشراك الجهات الرئيسية المعنية في هذه المسألة. ويشمل ذلك المنظمات الدولية والقطاع الخاص. ويمكن هنا الاستفادة من دور الاتحاد الأفريقي وغيره من الجهات الإقليمية الفاعلة التي لديها فهم أفضل للتداعيات المعقدة للقضية المطروحة أمامنا اليوم، الأمر الذي سيمكننا من اتخاذ إجراءات وقائية مشتركة، والانتقال من نهج يعتمد على رد الفعل إلى نهج استباقي.

ثانيا، يجب أن يظل المجلس على أهبة الاستعداد لاستخدام مختلف الأدوات المتاحة لمواجهة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية حين يطال السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال العقوبات وولايات حفظ السلام.

ثالثا، هناك حاجة ماسة لبناء قدرات الدول في مجال الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية، وذلك بناء على طلب من هذه الدول ومع الاحترام الكامل لسيادتها. ولكي تكون استجابة الأمم المتحدة شاملة

ومتكاملة، لا بد من زيادة الدعم المقدم لبناء قدرات الحكومات، وخاصة تلك التي تتعامل مع نزاعات أو التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وكذلك المجتمعات المتضررة بشكل مباشر.

وفي الختام، أشكركم مرة أخرى، السيد الرئيس، على جهودكم ودوركم القيادي في لفت انتباه المجلس لهذه المسألة وأؤكد على التزام دولة الإمارات بمواصلة العمل عن كثب مع الأعضاء الآخرين والشركاء لمعالجة التحديات التي تقف أمام السلام والاستقرار والازدهار في أفريقيا.

**السيد داي بنغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): يهنئ الوفد الصيني غابون مرة أخرى على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونرحب بكم، سيدي وزير الخارجية، لترؤس هذه الجلسة. لقد طلب مني مستشار الدولة ووزير الخارجية وانغ يي أن أنقل تحياته الحارة إلى معاليكم وأن أؤكد مجددا دعم الصين الكامل لرئاسة غابون. وأعتقد أن المجلس، تحت قيادة غابون، سيحظى بشهر مثمر جدا. وستواصل الصين تعزيز تعاونها مع غابون وجميع الأعضاء الأفارقة الآخرين في مجلس الأمن من أجل رؤية المجلس يؤدي دوره الواجب في حل المسائل الساخنة والتصدي للتحديات المشتركة في أفريقيا. وأشكر المديرة التنفيذية والي والمفوض أديوي على إحاطتيهما القيمتين اللتين قدماهما للتو. كما استمعت بعناية إلى الإحاطة التي قدمها السيد هاندي.

إن أفريقيا قارة ذات موارد طبيعية غنية وإمكانات إنمائية كبيرة. وفي السنوات الأخيرة، صاغ العديد من البلدان الأفريقية سياسات بشأن تنمية الموارد تتناسب مع ظروفها الوطنية، وطورت صناعات الطاقة والتعدين بطريقة منظمة، وأحرزت التقدم في التصنيع، وحققت إنجازات ملحوظة في مجال التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، في بعض مناطق النزاع، يتفشى الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بما فيها موارد الحياة البرية، والاتجار بها، مما يفيد الجماعات المسلحة والقوات الإرهابية ويصبح محفزا هاما للنزاع وعاملا من عوامل نشوبه.

وكما قال وزير الخارجية، ينبغي ألا تصبح الموارد الطبيعية نقمة على السلام والتنمية في البلدان الأفريقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما وثيقا لهذه المسألة وأن يدعم البلدان الأفريقية ويساعدها في وضع استجابات فعالة. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، ينبغي أن نساعد الحكومات الأفريقية على تعزيز قدرتها على إدارة الموارد الطبيعية، إذ أن من الحقوق السيادية لأي بلد أن يحمي مصادره الطبيعية ويستخدمها ويديرها على النحو الملائم، ولكن ذلك يستند إلى فرضية مفادها أن الحكومات الوطنية قادرة على ممارسة سيطرة فعالة على الأراضي التي تحتوي هذه الموارد. وبدون ذلك، تصبح التنمية غير موجودة، وتتمتع الجماعات المسلحة والإرهابية بحرية الاستفادة من الاتجار غير المشروع.

إن تعزيز القدرة على الإدارة يمكن أن يقلل بفعالية من فرص الاتجار غير المشروع بالموارد لتحقيق مكاسب غير مشروعة. وكما رأينا، استعادت حكومة موزامبيق أراضي في شمال البلد من الجماعات الإرهابية بمساعدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بتهيئتها بيئة مواتية لتنمية النفط والغاز، وسعت نطاق ممارستها لبسط سلطة الدولة وجعلت تجارة الماس وعملية تصديره خاضعة إلى الأنظمة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل للدور القيادي للحكومات الأفريقية في إدارة الموارد وأن يساعد حكومات البلدان المتأثرة بالصراعات على تحسين قدراتها في مجال التخطيط الصناعي والرقابة المالية وضمان الإنفاذ، لتحويل ميزتها من الموارد إلى مكاسب إنمائية.

ثانيا، ينبغي أن ندعم البلدان الأفريقية في تعميق التعاون الإقليمي والتصدي المشترك للتحديات. في السنوات الأخيرة، ومن خلال الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها الجماعات المسلحة والمنظمات الإجرامية، كثيرا ما عملت حركة الشباب في البلدان المجاورة للصومال، ولا سيما في إثيوبيا وكينيا. وقد امتدت القوات الإرهابية في منطقة الساحل إلى البلدان الواقعة على طول خليج غينيا. وفي وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، تشارك الجماعات المسلحة مشاركة عميقة في الاتجار بالموارد الطبيعية عبر الحدود.

بغية حل تلك المشاكل، يتعين على بلدان المنطقة العمل معا وذلك بتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون المشترك ومراقبة الحدود من أجل اتخاذ إجراءات صارمة ضد الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وبنفس القدر من الأهمية ثمة حاجة إلى تطوير التجارة القانونية، والاستفادة من المزايا النسبية، وبناء سلاسل توريد صناعية إقليمية لإطلاق العنان لإمكانات التنمية الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، بذل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى جهودا كبيرة لتعزيز التنمية الشفافة والمستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة. وقد دعم الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية البلدان الأفريقية في تعزيز إدارة الموارد وتعزيز التعاون الإقليمي وأحرز تقدما إيجابيا في هذا الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود بقوة حتى يمكن للموارد الطبيعية أن تفيد حقا التنمية الإقليمية.

ثالثا، ينبغي أن نركز على المسائل المنهجية والأساسية وأن نعزز التنمية المستدامة. تزدهر الجماعات المسلحة والقوات الإرهابية في المناطق المتخلفة. وكثيرا ما يكون اشتراك السكان المحليين في الاتجار غير المشروع مدفوعا بالفقر والبطالة وغير ذلك من الشواغل المتعلقة بسُبل العيش. وتتفاقم تلك الحالة بسبب النقص الحاد في المعونة الإنمائية الدولية والمساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفريقيا. وفي التحليل النهائي، فإن التنمية المستدامة والشاملة للجميع عنصر رئيسي في تحقيق الاستقرار في الطويل الأجل والسلام الدائم.

استضافت الصين الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة وأعلنت عن اتخاذ سبعة تدابير رئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بهدف تعزيز اتساق الاستراتيجيات الإنمائية فيما بين البلدان والمنظمات الإقليمية وحشد المزيد من الموارد والوسائل لصون السلم والأمن الدوليين. ونأمل أن تفي البلدان الأعضاء في المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، بالتزاماتها، وأن تكثف الجهود لمساعدة أفريقيا في القضاء على الفقر، وضمان الأمن الغذائي، والتعجيل بتطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز التعليم والعمالة، وتقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الفنية.

رابعا، ينبغي أن نعمل على إنشاء نظام قيم عالمي للموارد أكثر عدلا وإنصافا. وفي بعض البلدان الأفريقية، لاحظنا حالات غريبة في تطوير المصادر الطبيعية. ولدى البعض منها موارد معدنية غنية، ولكنها تعاني من ضائقة مالية، وأسعار البنزين والديزل في البعض منها مرتفعة بشكل صارخ في حين أنها من كبار منتجي النفط الخام. وبينما تجني بعض شركات الطاقة والتعدين الغربية مكاسب غير متوقعة في أفريقيا، يزداد السكان المحليون فقرا. والسبب الكامن وراء تلك الخصائص يتمثل في النظام الاقتصادي الدولي غير العادل والمجحف، وهو نظام يكبل البلدان الأفريقية بقيود مزمنة في الطرف الأدنى من السلسلة الصناعية العالمية. وينبغي تصويب الوضع في أقرب وقت ممكن.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الأفريقية الرامية إلى استخلاص المزيد من القيمة المضافة من مواردها الطبيعية والارتقاء بمكانتها في سلسلة القيمة العالمية. ويتعين على البلدان التي فرضت جزاءات من جانب واحد أن ترفعها بغية الحد من الأثار السلبية لتلك الجزاءات على استغلال الموارد الطبيعية وتوليد عائدات التصدير في أفريقيا.

ما فتئت الصين تقدم الدعم للدول الأفريقية في ميدان التنمية السليمة للموارد الطبيعية واستخدامها، في إطار المنتدى المعني بالتعاون الصيني الأفريقي وأطر مبادرة الحزام والطريق، من خلال الالتزام بمبادئ الإنصاف والمساواة، والمنفعة المتبادلة والتعاون المربح للجانبين. وفي إطار تعاون الصين الودي مع أفريقيا، نعلق أهمية كبيرة على التنمية المنسقة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونسعى جاهدين لمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاه السكان المحليين.

ستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لدعم البلدان الأفريقية في تسخير عائداتها من الموارد الطبيعية وتقديم مساهمة أكبر في صون السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المشتركة.

**السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بكم، السيد الرئيس، فيما تترأسون مجلس الأمن اليوم. ونشكر السيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيد بول – سايمون هاندي، المدير الإقليمي لشرق أفريقيا وممثل معهد الدراسات الأمنية لدى الاتحاد الأفريقي، على التقييمات التي قدموها لنا. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لرئاسة غابون على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع المهم، وأن نحيي جميع الممثلين الرفيعي المستوى المشاركين اليوم.

الموارد الطبيعية عامل بالغ الأهمية للتنمية المستدامة، وكثير ما تكون أساس اقتصادات العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والدول لديها سيادة ثابتة على مواردها. وفي هذا الصدد، فإن مكافحة أنشطة التعدين غير المشروعة، أولا وقبل كل شيء، هي أيضا من اختصاص وواجب حكومات البلدان الحائزة لتلك الموارد. ونرى أن الموارد الطبيعية الموجودة في التربة الأفريقية ملك لشعوب تلك البلدان وهي التي ينبغي أن تكون المستفيد الرئيسي من هذه الثروة. ولم تتعاف البلدان الأفريقية بعد من الأضرار التي ألحقتها بها الدول الاستعمارية، وحولتها إلى مقلع حجارة كبير. لم يكسب السكان المحليون شيئا تقريبا، في حين استفادت العواصم الغربية على حسابها. ولا يزال هذا الوضع مستمرا حتى الآن، حيث تذهب معظم الأرباح من الموارد الطبيعية مباشرة إلى جيوب الشركات المتعددة الجنسيات الكائنة في بعض البلدان المعروفة جيدا وإلى المصارف.

بالنظر إلى الموارد الكبيرة التي تتمتع بها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن اتساع نطاق نفوذ الجماعات المسلحة غير المشروعة في البلدان الأفريقية المتأثرة بالصراعات – مثل مالي، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وموزامبيق – يؤدي إلى سيطرتها على الرواسب المعدنية والحصول على مصادر تمويل إضافية.

نلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لمكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة بغية ضمان الأمن والاستقرار والسيطرة على الموارد الطبيعية لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانها. ونرى أن من الأهمية بمكان ضمان أن يضطلع الأفارقة أنفسهم بالدور القيادي في تلك العملية. ونرحب بالنهج الذي تتبعه الدول التي تواجه تحديات في ذلك الصدد لحل المسائل بصورة جماعية، بما في ذلك مسألة مكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة، وضمان مراقبة الحدود، ودعم الأعمال التجارية المحلية الصغيرة في مجال التعدين، وتجميع السجلات المشتركة.

ويهدف القرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩) إلى مكافحة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وسيتطلب تنفيذ أهداف القرار اتخاذ طائفة من التدابير الرامية، في جملة أمور، إلى تعزيز التعاون بين الوكالات القضائية الوطنية ووكالات إنفاذ القانون. ومن المهم أيضا تحسين نظام المعاهدات الدولية المتعلقة بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية في القضايا الجنائية. وثمة خطوة هامة أخرى في هذا الصدد تنطوي على التجريم الشامل للمشاركة في الجماعات الإجرامية المنظمة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع فرض عقوبات صارمة على تلك المشاركة.

وندعو إلى تقديم مساعدة شاملة في سبيل تعزيز الآليات الوطنية ذات الصلة من خلال الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي تقديم هذه المساعدة بناء على طلب الدول المعنية، مع المراعاة التامة لأولوياتها الوطنية واحتياجاتها الخاصة. ومن غير المقبول اتباع سياسة النهج الواحد المناسب للجميع في تقديم المساعدة والتي تخلق مشاكل أكثر مما تحلها. ونلاحظ استعداد الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية لتقديم المساعدة اللازمة.

إننا نعتبر عملية كيمبرلي آلية دولية هامة لمنع الجماعات المسلحة غير المشروعة من التربح من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في أفريقيا. وروسيا عضو مسؤول في تلك الصيغة المتعددة الأطراف، التي يهدف عملها إلى منع تأجيج النزاعات من خلال

عائدات التعدين غير المشروع والاتجار بالماس الخام. وقدمت رئاسة روسيا لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٢١ إسهاما كبيرا في التنفيذ الجوهري للأهداف الحالية للعملية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن محاولات تسييس أنشطة عملية كيمبرلي تأتي بنتائج عكسية. وينبغي أن تساعد آلياتها في السيطرة الفعالة على الموارد، لا أن تؤدي إلى إساءة استخدامها حيث تواجه سلطات البلدان قيودا في تصدير الماس، فيما تتربح الجماعات المسلحة من بيعه. ومن المؤسف أن هذه هي الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وثمة جانب آخر لا يقل أهمية للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية الذي يمول الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. من الذي يشتري تلك الموارد؟ وفي النهاية، من المعروف للجميع أن الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وسيلة قديمة العهد لتمويل الإرهاب. فمن يزود الجماعات المسلحة غير المشروعة بالأموال والأسلحة والمتفجرات اللازمة لتنفيذ أعمال وهجمات إرهابية؟ وما فتئنا نوجه الانتباه بانتظام إلى انتهاكات تدابير حظر الأسلحة المفروضة على المنظمات الإرهابية في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك القارة الأفريقية.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن السكوت على مشكلة توفير السلع العسكرية للإرهابيين. ومن المهم رصد القنوات التي تدعم الإرهابيين واتخاذ تدابير لقطعها. ولا يمكننا تجاهل الاختلال في نظم الجزاءات المفروضة على عدد من الدول الأفريقية، والتي لا تتوافق مع الحالة الفعلية وتتعارض مع خطط الحكومات الوطنية لبناء الدولة وتمنعها من بسط سيطرتها الفعالة على أراضيها.

وفي الوقت نفسه، فإن نفس الجزاءات ونظم حظر الأسلحة غير قادرة على كبح عملية تسليح الجماعات المسلحة والإرهابية غير المشروعة، التي تواصل تعزيز مواقعها، بما في ذلك من خلال عائدات استغلال الموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تكون الكيانات من غير الدول أفضل تسليحا من القوات الحكومية، كما كان الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمنع حظر الأسلحة السلطات السودانية من تدريب وتشكيل وحدتها العسكرية على نحو كاف لضمان السلام والأمن في دارفور وحل مسألة حدود البلد التي يسهل اختراقها.

وفي الصومال، ما فتئت الحكومة الاتحادية تطلب منذ سنوات الأسلحة الثقيلة اللازمة ليتسنى لها أن تحارب بفعالية حركة الشباب التي تواصل، في الوقت نفسه، توسيع سلاسل الإمداد الخاصة بها وتستفيد من تهريب الفحم. وبغية تيسير تدريب القوات المسلحة المشتركة وهياكل أمن الدولة، نعتقد أن النظر في إمكانية تخفيف نظام الجزاءات المفروض على جنوب السودان أمر له ما يبرره. ويمثل الاستغلال غير المشروع للمعادن والأخشاب وتهريبها مشكلة حادة في ذلك البلد، بما في ذلك في الولايات الاستوائية.

في الختام، نود أن نعرب عن أسفنا لأن ممثلة الولايات المتحدة، في نوبة غضبها المناهضة لروسيا، ذهبت إلى حد جعل مسألة المساعدة المقدمة للشركاء الأفارقة من خلال الشركات الروسية في صميم بيان بلدها. ويكشف ذلك عن خططهم وأهدافهم الحقيقية فيما يتعلق بما يريدونه حقا من البلدان الأفريقية. إن كلمات ممثلة الولايات المتحدة بشأن الدول "العميلة" مثيرة للدهشة. ومن الواضح أن هذه المصطلحات والمقولات لا يستخدمها أحد سوى الولايات المتحدة. فنحن لا نستخدم مصطلحات كهذه. وبالنسبة لنا، فإن البلدان الأفريقية ليست عملاء، بل شركاء. وفضلا عن ذلك، فلنتذكر أنه في سورية، تسرق الولايات المتحدة النفط السوري تحت ستار مكافحة الإرهاب. وفي البداية، تم اختيار شركة ذات ماض غامض لهذا الغرض. ثم، عندما بدا الأمر فاضحا، حتى بالنسبة لحلفاء واشنطن، عاد الجانب الأمريكي إلى سرقة الموارد الطبيعية السورية بوسائل أخرى – بمعرفة جيشه.

**السيدة باربرا وودوارد** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة اعتبارات.

أولا، كما أكد مقدمو الإحاطات اليوم والمتكلمون السابقون، فإننا نسلم بالصلة الواضحة بين الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية

والنزاع. فمن الصومال إلى السودان، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، يساعد الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية متمثلة في الفحم والأخشاب والذهب في تمويل النزاعات وأنشطة الجماعات المسلحة. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الطلب العالمي المتزايد على المعادن الحيوية الضرورية لخفض انبعاثات الكربون وتحقيق أهدافنا المتعلقة بالنمو الأخضر يهدد بتفاقم الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية إذا لم يتم اتخاذ الإجراء المناسب.

ولذلك، فإن ثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة ومنسقة للتصدي للاتجار غير المشروع بوصفه سببا جذريا للنزاع. وفي هذا السياق، أرحب بجهود الاتحاد الأفريقي في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك عمل المفوض بانكولي أديوي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبوصفنا مجلس الأمن أيضا، ينبغي أن ننظر في سبل تعزيز نظم جزاءات المجلس ضد الأفراد والكيانات الذين يستغلون الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة لتمويل النزاع أو إطالة أمده أو إثارته. وقد اتخذ المجلس إجراءات في الصومال بحظر تصدير الفحم لمنع تدفق الإيرادات على حركة الشباب. ويمكننا، بل وينبغي لنا، أن نفعل المزيد على نطاق الولايات الأخرى.

ثانيا، يتعين علينا بذل جهود أقوى للتنظيم والحوكمة للتصدي للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما في ذلك العمليات الصارمة لإصدار الشهادات والتحقق. وفي هذا السياق، تفخر المملكة المتحدة بدعم عدد من الآليات الدولية التي تعمل في هذا المجال، بما في ذلك "توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة" وعملية كيمبرلي، التي تساعد في وقف تدفق الماس الممول للنزاعات.

أخيرا، نشاطر المتكلمين السابقين رأيهم بشأن العواقب الخطيرة لاستغلال الشركات العسكرية الخاصة للموارد الطبيعية في أفريقيا. فثمة تقارير مستقلة ذات شأن تشير إلى استغلال موارد الذهب في السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال شركات تابعة لمجموعة فاغنر مثل مروي جولد. وتهدد عمليات استخراج الذهب وتهريبه بتقويض الاستقرار على الصعيد المحلي وتشكل مخاطر كبيرة على البيئة وعلى حقوق الإنسان، كما أنها تمثل خسارة كبيرة للسودان. وتكرر المملكة المتحدة الإعراب عن قلقها إزاء أنشطة مجموعة فاغنر في أفريقيا، التي تقوض الإدارة الفعالة للموارد ولا تقدم حلولا مستدامة للتحديات الأمنية التي تواجهها أفريقيا.

في الختام، أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة أثناء رئاسة غابون لمجلس الأمن.

**السيد دي لا فوينتي راميرس** (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): سيدي الرئيس، أود أن أرحب بكم وبكبار الوزراء الآخرين الموجودين هنا في مجلس الأمن اليوم. بادئ ذي بدء، أعرب عن تقديري للمبادرة الحسنة التوقيت لبلدكم، غابون، بعقد هذه المناقشة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

ترى المكسيك أنه من أجل المكافحة الفعالة للإرهاب ونشاط الجماعات المسلحة من الضروري التمييز بوضوح بين الاثنين. ولهذا السبب بالتحديد لدينا أطر قانونية مختلفة في هذا المجال، لكل منها إطارها المؤسسي ذو الصلة. ومن المؤكد أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة الناشطة في أفريقيا يتعين أن تنظر في الصلات بين استغلال الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها، ضمن متغيرات أخرى. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن نفهم أن النشاط الإجرامي المرتكب تحت المظلة العامة لهذه الظاهرة متنوع للغاية. فهناك اختلافات، سواء من حيث التنظيم ونطاق الشبكات التجارية، بين استغلال الماس والاتجار به من جانب الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وسرقة الماشية على طرق الترحال الرعوي في منطقة الساحل. وثمة اختلافات بين هاتين الممارستين والتحصيل غير القانوني للضرائب على الزراعة والماشية أو صادرات حركة الشباب من الفحم الصومالي.

القاسم المشترك بين جميع تلك الممارسات غير المشروعة هو أنها تزدهر أينما تكون مؤسسات الدولة غائبة أو عاجزة عن أداء

مهامها. ويساورنا القلق إزاء احتمال أن تحل جماعات مثل حركة الشباب محل سلطة الدولة بالعمل كمقدمي خدمات في المجتمعات المحلية التي لا تتلقى سوى دعم قليل من حكوماتها. وأود أن أشير إلى ثلاث مسائل تستند إلى تلك الاعتبارات التي أشعر أنها ذات صلة بمناقشة اليوم.

أولا، ندعو إلى مكافحة تمويل الإرهاب وغيره من أنشطة الجماعات المسلحة على أساس استنتاجات موضوعية ومحددة، وذلك بهدف تحديد أسباب العنف فضلا عن الصكوك القانونية والسياسات العامة اللازمة لاتخاذ إجراءات فعالة. وتعتقد المكسيك أن تقارير أفرقة الخبراء التابعة للهيئات الفرعية المنبثقة عن مجلس الأمن يمكن أن توفر معلومات قيمة عن الطرق التي تسهم بها بعض الأنشطة غير المشروعة في تمويل الجماعات المسلحة والإرهابية. ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء على دعم عملها واستخدام تقاريرها في صنع القرارات. وتبين بعض تلك التقارير، مثل التقارير المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تُمول من عائدات استغلال الموارد الطبيعية. وتُستخدم تلك الأسلحة في العديد من الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظ السلام. وبغية مكافحة تلك الآفة بالتحديد، أيد بلدي القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)، الذي يجب ضمان تنفيذه.

ثانيا، لا غنى عن التنسيق الإقليمي، وذلك بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية لشبكات استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري تعزيز تدابير التعاون القضائي للتحقيق مع المتورطين في هذه الأنشطة ومعاقبتهم. وينبغي أيضا مواءمة التشريعات في هذا المجال وتعزيز النظم القضائية والضريبية. كما ينبغي الإقرار بأن الحلول التي يغلب عليها الطابع العسكري غير كافية ويمكن أن تساعد على توسيع نطاق النزاع. والتوسع الجغرافي للعنف في منطقة الساحل هو مثال واضح على ذلك.

ولهذا السبب، ثالثا، يحث بلدي على إيلاء اهتمام أكبر للأسباب التي تدفع الشباب إلى الانضمام إلى صفوف المنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة. يجب على المجتمع الدولي أن يتقدم باستراتيجيات جديدة وموارد دعم أكبر، على سبيل المثال من خلال هيكل بناء السلام، بغية التشجيع على إيجاد فرص اقتصادية وعمالية وتدريبية شاملة للشباب. وقد أسهمت المكسيك في تنفيذ تلك الأنواع من البرامج في بعض البلدان في منطقتنا، مما أسفر عن نتائج إيجابية. وسيكون من الجيد تكثيف تبادلاتنا بشأن تلك التجارب لأنها أدوات لمنع العنف وبناء التنمية المستدامة.

وأخيرا، تشدد المكسيك على أن مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة ينبغي أن تتم بامتثال صارم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعدم القيام بذلك يتعارض مع التزامات الدول ويعرض للخطر شرعية وفعالية مكافحة هذه التهديدات.

**السيد مايذن** (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم البالغة الأهمية، وأن أعرب عن أطيب تمنياتي لرئاسة بلدكم لمجلس الأمن. كما أشكر المديرة التنفيذية والي والمفوض أديوي والسيد هاندي على إحاطاتهم اليوم.

كما أشار المتكلمون السابقون، تمتلك أفريقيا وفرة من الثروة الطبيعية. ومع ذلك فإن الاستغلال غير القانوني لتلك الموارد لفترة طويلة جدا أعاق النمو وأسهم في عدم الاستقرار. وفي جميع أنحاء القارة، تنخرط الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، مما يدعم ويمول أنشطتها بينما يشكل عقبة واضحة أمام التنمية المستدامة. ويمنع هذا المجتمعات المحلية من الاستفادة من بيئتها، ويحول جهة الدخل ويفاقم مواطن الضعف، ويؤثر بشكل خاص على حياة النساء والفتيات والفئات المهمشة. إن عمليات سرقة الماشية وشن الغارات على الثروة الحيوانية في حوض بحيرة تشاد أمدت جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة بالتمويل. وفي القرن الأفريقي، تحصل حركة الشباب على الأموال من خلال الضرائب غير المشروعة على الزراعة والثروة الحيوانية والحياة البرية والفحم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتبطت الإيرادات المتأتية من الأخشاب والكاكاو والبن والذهب بتمويل

الإرهاب. وفي شمال موزامبيق، تساعد التجارة غير المشروعة بالذهب والياقوت والموارد الأخرى على تمويل التمرد المستمر.

لقد أشار الأمين العام إلى أن التدهور البيئي يمّكن الجماعات المسلحة غير الحكومية من توسيع نفوذها والتلاعب بالموارد لصالحها. وتتفاقم هذه الحالة بسبب تزايد المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والجوع المرتبط بالنزاعات، مما يؤدي إلى التشرد، ويخلق الضعف، ويزيد من التوترات بسبب التنافس على الموارد الشحيحة. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي موطن للعديد من الموارد الأكثر قيمة في العالم، بما في ذلك الكوبالت والتنتالوم والليثيوم، التي تشّغل هواتفنا وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وضرورية للتحول الأخضر. كما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تضم أكثر من ١٠٠ جماعة مسلحة، ومنها جماعات مرتبطة بكيانات ومنظمات إرهابية خاضعة للجزاءات. وهناك قضايا تتعلق بالشفافية والحوكمة لا بد أيضا من معالجتها، وعندما تبقى دون حل فإنها تفيد أولئك الذين ما زالوا قادرين على الوصول إلى هذه الموارد القيمة.

تكرر أيرلندا النداءات التي تشجع جميع الدول على مواصلة الجهود لإنهاء تلك الأنشطة غير القانونية ومحاسبة جميع المتواطئين في تلك التجارة غير المشروعة. إن انعدام المساءلة مشكلة تتجاوز الحدود الوطنية. ولسوف نرحب بوضع أطر تشريعية وتنظيمية أقوى وبتهيئة قدرات أكبر في مجالي التحقيقات والمؤسسات بغية تحسين فهم الجرائم المتصلة بالاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والتدفقات المالية غير المشروعة ومنعها ومكافحتها. ويتطلب تحقيق ذلك تعاون جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وتشيد أيرلندا بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. إن عمليتي كيمبرلي ونيروبي هما من بين الآليات التي توضح كيفية معالجة هذه المسألة. كما أن تنفيذ التوصيات الصادرة عن حلقة العمل الإقليمية الرفيعة المستوى لعام ٢٠٢١ بشأن الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى المنعقدة في الخرطوم يمكن أن يكون له تأثير مهم. وقد شاركت أيرلندا في قيادة الدراسة التي أجرتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال المتأتية من الجرائم البيئية. وأظهر تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٢١ أن المتورطين في الجرائم البيئية يحققون أرباحا كبيرة باستخدام شركات واجهة لمزج السلع والمدفوعات القانونية وغير القانونية في مرحلة مبكرة من سلاسل إمداد الموارد الخاصة بهم. وتؤيد أيرلندا استنتاجات التقرير وتوصياته تأييدا تاما.

ونكرر التأكيد على أهمية الحكم الرشيد والتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية ونحث على التنفيذ الفعال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية. ونشيد بتنفيذ معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بوصفها أداة فعالة لمكافحة غسل الأموال المتأتية من الجرائم البيئية ونؤيد نظم الجزاءات المأذون بها والعمل الذي تضطلع به أفرقة خبراء كل منها. ومن الضروري تزويدهم بالأدوات التي يحتاجون إليها لإجراء تحقيقاتهم وتقديم تقارير عن هذه المسألة الملحة.

**السيدة جارو – دارنو** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة والي والسيد أديوي والسيد هاندي على إحاطاتهم. وأود أن أؤكد على عدة نقاط.

أولا، سيكون من الأهمية بمكان تعزيز معرفتنا بتمويل الجماعات المسلحة والإرهابية في أفريقيا من خلال الاستغلال المباشر للموارد الطبيعية. لا يزال هناك نقص في البيانات، وخاصة عن الجماعات الإرهابية، غير أن العمل الجاري في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مفيد بشكل خاص في هذا الصدد. ولأفرقة الخبراء أيضا دور هام تؤديه وأود أن أذكر على سبيل المثال فريق الخبراء المعني بالصومال الذي تمكن هذا العام، بالتعاون مع السلطات الصومالية وسلطات عدة دول في المنطقة، من منع تصدير الفحم النباتي الذي يتم في انتهاك للحظر، وهي ممارسة كانت مصدر تمويل رئيسي لحركة الشباب في الماضي.

ويمكن لعمليات السلام أيضا أن تولي مزيدا من الاعتبار لهذه العوامل في تنفيذ ولاياتها. إن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

يُمكِّن بعض الجماعات المسلحة من البقاء خارج عمليات السلام، كما هو الحال في السودان وجنوب السودان. ويجب علينا أن نواصل التعاون في الجهود الرامية إلى التصدي لهذه المسائل، التي تزعزع استقرار القارة.

وينبغي لنا أن نعزز عمليات التعقب وإصدار الشهادات للموارد الطبيعية مثل عملية كيمبرلي ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتبطة بالموارد الطبيعية. ونحث شركاء عملية كيمبرلي على العمل معا، في ذلك الصدد، لإعادة تعريف الماس الممول للنزاعات بطريقة تتكيف مع الأنماط الجديدة للنزاعات، ما من شأنه أن يساعد أيضا على تعزيز الرخاء الاقتصادي لدول المنطقة. وقد تم إحراز تقدم. وأرحب بعمل اللجنة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، الذي عقد في نيسان/أبريل في كينشاسا ومكن من إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية للتعامل مع الذهب المستخرج بالوسائل الحرفية. وتشارك فرنسا مشاركة كاملة في تلك الجهود بوصفها عضوا في المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية. وكذلك انضممنا في عام ٢٠٢١ إلى الشراكة الأوروبية من أجل التعدين المسؤول، التي لديها عدد من المشاريع تهدف إلى تحسين استدامة سلاسل توريد المعادن، بما في ذلك في منطقة البحيرات الكبرى. وتواصل فرنسا دعم مرفق الدعم القانوني الأفريقي، الذي يساعد على تعزيز الحوكمة المالية والإدارية في القطاع الاستخراجي.

وأخيرا، يجب أن يكون المجتمع الدولي فطنا في مواجهة الاستراتيجية اللصوصية التي تتبعها مرتزقة مجموعة فاغنر في القارة. فما من شك في أن انخراط مجموعة فاغنر في الأنشطة السيادية لعدة بلدان، وإن كان ذلك لأسباب يفترض أنها أمنية، يهدف جزئيا إلى السيطرة على مناجم الذهب والماس فيها. وقد اقترن ذلك الانخراط بتراجع في الديمقراطية وإضعاف سيادة الدول المضيفة وإغلاق الحيز العام وأدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإلى مدفوعات ضخمة كان يمكن أن توجه لولا ذلك لمنفعة السكان المحليين. وبصفة خاصة نحث الاتحاد الأفريقي على إدراج استغلال الموارد الطبيعية في المناقشات المقررة بشأن استعراض اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا لعام ١٩٧٧.

**السيدة يول** (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إدراج هذا الموضوع الهام في جدول الأعمال، وأشكر السيدة والي والسيد أديوي والسيد هاندي على إحاطاتهم الثاقبة.

إن النزاع على إدارة الموارد الطبيعية هو أحد الدوافع الرئيسية للعنف ضد المدنيين، وقد أدت الجرائم المتصلة بهذه الموارد إلى ظهور واحد من أكبر الاقتصادات غير المشروعة في العالم. وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب والجريمة المنظمة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المالية وغيرها من الأخطار التي تهدد السلم والأمن. ويشكل الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، في العديد من البلدان الأفريقية، مصدرا هاما لإيرادات الجماعات المسلحة. ويتم استغلال الذهب والمعادن والأخشاب والفحم النباتي ومنتجات الحياة البرية وتهريبها جميعا بشكل غير قانوني من مناطق النزاع. وتلك الأنشطة تؤجج العنف وغيره من دوافع النزاع محليا وفي المنطقة. وبالفعل، يصف تحليل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الأخير طريقة التمويل هذه بأنها تكتسي أهمية استراتيجية لمجموعة من فروع تنظيمي داعش والقاعدة في القارة الأفريقية. ولذلك، من الواضح أننا بحاجة إلى نهج تعاوني وكلي لإنهاء الاستغلال غير القانوني وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية ومعالجة مواطن الضعف المنهجية التي تمكن من التدفقات غير المشروعة والفساد الاقتصادي. وأود أن استعرض ثلاثة مسارات عمل ينبغي اتباعها من أجل تحقيق تلك الغاية.

أولا، يلزم معالجة مواطن الضعف المؤسسية على الصعيد الوطني. فمن المهم إنشاء آليات قوية للحكم وتعزيز المؤسسات الأساسية والرقابة الديمقراطية. تتسم الأطر التنظيمية المحلية بأهمية حاسمة، بما في ذلك نظم الترخيص وممارسات الرصد وآليات الإنفاذ مثل إنفاذ القانون. وتظل المساعدة التقنية مهمة في ذلك الصدد.

ثانيا، إن التعاون الإقليمي حيوي لدعم الجهود الوطنية والعالمية على حد سواء. وقد أظهر الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي وتقريره قيادة

هامة. فغالبا ما تكون الهيئات الإقليمية في وضع أفضل لتعزيز التقاسم الفعال للمعارف. وعلاوة على ذلك، فإن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي الجهة العالمية التي تضع المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وشبكتها العالمية مع الهيئات الإقليمية مهمة لضمان التنفيذ الفعال للمعايير.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة، وهي أن التعاون العالمي والمتعدد الأطراف أمر أساسي. فالتدفقات غير المشروعة لا تحترم الحدود الوطنية. وقد أطلقت النرويج والولايات المتحدة مؤخرا تحالف مكافحة جرائم الطبيعية. ونأمل أن يشجع ذلك الإرادة السياسية ويحشد الالتزام المالي ويعزز القدرة التشغيلية. كما توفر توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة شحذا مهما للأفكار بشأن معالجة أوجه قصور النظم المالية الحالية. ومن بين توصياته زيادة الشفافية والمعايير العالمية لمكافحة الفساد.

كما إن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن إسهام هام في إنهاء الاتجار غير المشروع. ويمكن تعزيزها بإدراج المزيد من الأسماء في قوائم الجزاءات، لا أسماء الجناة فحسب، بل كذلك الكيانات والجهات الفاعلة المستفيدة من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في أدنى سلسلة الإمداد. ونود أن نرى تآزرا أفضل بين جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إقامة صلة أوثق بين عمل أفرقة الخبراء وبعثات حفظ السلام والحكومات الوطنية ذات الصلة ومراكز التنسيق المكرسة لتبادل المعلومات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية.

وقد اعترف مجلس الأمن نفسه بالفعل بالأثر السلبي للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها على منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات وتوطيد السلام. ولمواجهة حجم التهديد، نحتاج إلى جهود وطنية وإقليمية ومتعددة الأطراف واسعة النطاق ومحددة الأهداف.

**السيد كيماني** (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، السيد الرئيس، ومن خلالكم، معالي السيد مايكل موسى أدامو، وزير الخارجية، على تولي غابون رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

وتقدر كينيا أيما تقدير جهود غابون المبدئية والتعاونية في المجلس. ولذلك، لدينا كل الأسباب التي تجعلنا نتوقع، سيدي الرئيس، بأن رئاستكم ستكون مثالية، وتحقيقا لتلك الغاية، سيقدم وفدنا إليكم كل الدعم.

أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المهمة، وأشكر أيضا السفير بانكولي أديوي، والسيدة غادة والي، والسيد بول – سايمون هاندي على إحاطاتهم. وأرحب كذلك بمشاركة ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى ومصر والاتحاد الأوروبي والمغرب والسنغال في جلسة اليوم.

تشكل الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديدا خطيرا لسيادة وسلامة أراضي عدد كبير جدا من البلدان في أفريقيا وانتهاكا لحقوق الإنسان فيها. تبدأ حملاتها النضالية بمظالم حقيقية أو متخيلة تشكلها الأيديولوجيات الفاشية إلى مطالب عنيفة للتغيير السياسي والاجتماعي. ومع مرور الوقت، وحتى عندما تتضح ضحالة أفكار تلك الجماعات والاستحالة السياسية لمواقفها، يصبح الحفاظ على حملاتها غاية في حد ذاتها. إن حاجتها إلى التمويل والتهريب والقدرات الإجرامية الأخرى تقلب الموازين مع تدني التزامها الأيديولوجية. إن الدافع وراء المكاسب المالية الشخصية والفساد بين قادتها ومموليها يتجذر بعمق. تلك الجماعات التي بدأت تدعي الهيبة الأخلاقية لقضية عادلة أصبحت في نهاية المطاف مؤسسات إجرامية وحشية مُقَنَّعة. ونخشى أنه إذا لم تُهزم في منطقة الساحل والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى وأماكن أخرى، فإن وعود الأمم المتحدة بالالتزام بالأمن والتنمية وحقوق الإنسان ستظل بدون وفاء.

مما يؤسف له أن أفريقيا تزخر بالفرص المتاحة لهذه الجهات الفاعلة الخبيثة. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تمتلك القارة ٣٠ في المائة من احتياطيات العالم من المعادن، و ٨ في المائة من الغاز الطبيعي في العالم، و ١٢ في المائة من احتياطيات النفط في العالم. ومن الجدير بالذكر هنا أن لديها ٤٠ في المائة من الذهب في العالم،

٩٠ في المائة من الكروم والبلاتين. وتوجد فيها أكبر احتياطيات من الكوبالت والماس والبلاتين واليورانيوم في العالم في أفريقيا. وفي معظم البلدان الأفريقية، يمثل رأس المال الطبيعي ما بين ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة من مجموع الثروة.

إن ثروات أفريقيا الهائلة تكمن في صميم الإنتاج الصناعي وإحداث الثروة في العالم. وكون تلك الثروات تنشأ في بلدان ذات نظم عدالة جنائية محدودة تتيح فرصة لا تقاوم للإرهابيين والمتمردين. فهم يهيمنون على الأراضي ويحتفظون بها للاتجار بالموارد الطبيعية المكتسبة بصورة غير مشروعة.

وتبذل الدول والقوى الإقليمية والشركاء الدوليون جهودا لمكافحة الإرهاب والتمرد. وهي جهود ضرورية ويجب أن تستمر، ولكن يمكننا الآن أن نتفق جميعا على أنها غير كافية لأن الجماعات قادرة على تجديد نفسها ماليا. ويمكننا أيضا أن نتفق على أن الدول الأفريقية التي تبذل جهودا بطولية تفعل ذلك بموارد مالية محدودة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى كونها لا تستطيع وقف الإيرادات غير المشروعة أو فرض ضرائب عليها. وعندما تطالب الجهات الفاعلة الإجرامية بالثروة، لا تستطيع الدولة الوفاء بالتزاماتها، ويشعر المواطنون بخيبة أمل، وتتزايد المظالم وتغذي تجنيد الإرهابيين. ولكي نتمكن حقا من مواجهة هذا التحدي، علينا أن نتفق على أن المتشددين ليسوا هم وحدهم الذين يشاركون في هذا الاستغلال المدمر.

إننا إذ نسلم بالثوابت الأساسية لمناقشة اليوم، يقودنا المنطق إلى استنتاج مؤداه أن حماية السلام والأمن في أفريقيا مستحيلة ما لم تستصلح الموارد الطبيعية للقارة من أجل الشعوب. ولكي تتحقق التنمية الحقيقية، يجب أن نقاطع النُهج اللاإنسانية التي استخدمت في القرون القليلة الماضية، والتي كانت تمثل فيها الموارد الطبيعية والبشرية الأفريقية جزءا هاما من التجارة والإنتاج الدوليين. لذلك، نقترح بأن تتمثل خلاصة مناقشتنا في جعل القانون والنظام يسودان في استخراج الموارد الطبيعية في أفريقيا ونقلها وبيعها واستخدامها، وأن القانون والنظام يجب أن يكرسا الإنصاف والمساواة في أفريقيا. وحتى يتحقق السلام والأمن، يجب أن نقلل إلى أدنى حد من عدم الشرعية والفجور فيما يتعلق بالموارد الطبيعية لأفريقيا على الصعد المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية.

خلال رئاستنا لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، عقدنا مناقشة رفيعة المستوى عن منطقة البحيرات الكبرى بشأن استخدام الموارد الطبيعية للمنطقة بصورة مشروعة لتعزيز السلام (انظر S/PV.8884) وجدد المجلس بتوافق الآراء، في بيان رئاسي اعتمد في تلك الجلسة (S/PRST/2021/19)، التزامه بدعم البلدان في منطقة البحيرات الكبرى لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع ودوافعه عن طريق تسخير الموارد الطبيعية للمنطقة من أجل التحول الاجتماعي والاقتصادي. وتتمثل مهمتنا العاجلة الآن في البناء على هذا الوعد وتوسيع نطاقه ليشمل جميع المناطق الأخرى التي تعاني من الاستخراج غير المشروع لتلك الموارد. ويجب علينا عندئذ أن نتجاوز البيانات وأن نؤيد عمليا التدابير التالية إذا ما أريد للأمن أن يسود في أفريقيا.

أولا، يجب أن توجه التغييرات الرئيسية إلى القطاع الخاص. وينبغي لجميع الشركات التي تستورد الموارد الطبيعية الأفريقية وتعالجها على الصعيد العالمي أن تكون لديها نظم للتوعية بالمعادن المؤججة للصراعات ورصدها. وينبغي للحكومات في البلدان التي تتلقى هذه الموارد أن توفر ما يلزم من رقابة تنظيمية وامتثالية كوسيلة للمساهمة في السلام والأمن. وستساعد الشفافية في تمكين الدعوة المؤيدة للسلام على ضمان تعامل الشركات المخالفة مع عواقب السمعة والسوق.

ثانيا، فيما يتعلق بالطابع العالمي للتجارة غير المشروعة، يتعين علينا سد الثغرات التي تمكن من التدفقات المالية غير المشروعة من مبيعات الموارد الطبيعية في أفريقيا. وهذا يحتاج إلى تشريعات فعالة، وتقييمات للمخاطر القطاعية، ووضع قواعد لمكافحة تضارب المصالح. ويجب جعل هياكل الشركات أكثر شفافية. وتجب المعاقبة على الاحتيال في تنظيم الفواتير التجارية. ويجب تحليل سلاسل التوريد بحثا عن مواطن الضعف، ويجب نشر التدابير المضادة. إذ أن توفير الخبرة والتمويل في هذه المجالات مكسب للسلام والأمن.

ثالثا، فيما يتعلق بدعم الدول في القتال، يجب أن يكون دعم الأعمال العسكرية الوطنية والإقليمية مصحوبا بحملات لتعزيز قدرات الدول وفقا للأولويات الوطنية. ونهيب أيضا بالمجلس أن ينظر في اتباع سُبل إضافية لدعم البلدان المتضررة لضمان بسط سيطرة الدول سيطرة سليمة على الأماكن التي تفتقر إلى الحكم. وسيتطلب ذلك إما تغيير طبيعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو توفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من الاشتراكات المقررة للقوات الإقليمية. وفي هذا الصدد فإن لجنة بناء السلام تؤدي أيضا دورا قيما.

رابعا، فيما يتعلق بالعمل على الصعيدين الإقليمي والقاري، ينبغي أن يتضمن هيكل السلام والأمن في أفريقيا الأدوات التي أوصينا بها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن الأخذ في الحسبان تنفيذ منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية المعادن التي تؤجج الصراع حتى تدعم المنطقة بقوة في مكافحة الجماعات الإرهابية والمتمردة.

خامسا وأخيرا، يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر التزاما بتفكيك شبكات الإرهاب في أفريقيا. وكما ذكرنا مرارا، يجب على المجلس أن يطبق بنفس القدر آليته لمكافحة الإرهاب ضد الجماعات الإرهابية والجهات التابعة لها، بما في ذلك الجماعات الموجودة في أفريقيا، مثل حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة. وينبغي أن يشمل ذلك فرض جزاءات على التعامل في ما نريد أن نسميه "المعادن الإرهابية".

لقد حان الوقت لكي تعود الموارد الطبيعية لأفريقيا بالفائدة الكاملة على الشعوب الأفريقية. وجهودنا المشتركة لتحقيق هذه الغاية النبيلة ستحدد الحالة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. إن تصميمنا على تغيير الطرق القديمة لممارسة الأعمال التجارية هو الذي سيوجه أكبر الضربات للجماعات الإرهابية واعتداءاتها القاسية على الأبرياء..

**السيدة دوتلاري** (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة والي ومفوض الاتحاد الأفريقي أديوي والمدير الإقليمي هاندي على ملاحظاتهم وتوصياتهم الثاقبة. تشيد ألبانيا بالإنجازات والالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن هذه المسألة.

إننا نعطي أهمية كبيرة لمناقشة اليوم لأن انعدام الأمن في جميع أنحاء أفريقيا يهيئ تربة خصبة للإرهابيين والجماعات المسلحة من غير الدول للاستفادة من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وكما سمعنا من متكلمين آخرين، فإن الجماعات الإرهابية والشركات العسكرية الخاصة تستخدم الموارد الطبيعية في أفريقيا كمصدر رئيسي للتمويل. ونأسف لأن تسببت الموارد الطبيعية في مزيد من البؤس والتشريد والعنف للسكان المحليين عوضا عن أن تكون عوامل إيجابية للنمو. إن لإساءة استخدام الموارد الطبيعية أثرا مباشرا وواسع النطاق على أمن الدول وتنميتها. فالدول التي تتسم بالضعف ولا تتوفر لها أطر قانونية وتنظيمية كافية تكون أكثر عرضة لسوء الإدارة والفساد والتوزيع غير العادل للموارد الطبيعية.

تدين ألبانيا بشدة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها. لذلك لا يمكن أن تركز الاستجابات لتلك الأنشطة غير المشروعة على الحلول الوطنية والعسكرية وحدها – لأنها تتطلب اتخاذ إجراءات فعالة إقليميا ودوليا، حيث تستخدم الموارد الطبيعية على نطاق واسع في سلاسل التوريد الدولية المعقدة. عليه نحث جميع الجهات الفاعلة على الاضطلاع بدورها في كفالة جني السكان المحليين لفوائد استخدامها.

وكما دعت قرارات المجلس السابقة، يجب الحصول على فهم أعمق للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة بواسطة استخدام الموارد الطبيعية لوضع سياسات فعالة. ويجب على الحكومات أن تعزز أطرها القانونية بغية التصدي للتهديد على نحو أفضل وضمان مساءلة الجماعات الإرهابية والمسلحة، فضلا عن زيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لإنهاء هذا النشاط التجاري غير المشروع.

تهيب ألبانيا بدول منطقة البحيرات الكبرى أن تشارك في التنفيذ الفعال لبروتوكول مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى. ونؤيد بقوة هياكل مثل الآلية الإقليمية لإصدار الشهادات وإصدار شهادات عملية كيمبرلي لتحسين رصد ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها. ونشجع دعم الشركاء الدوليين

لتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان لوساكا الصادر عن القمة الاستثنائية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى. في الختام، نرى أن تحسين القدرة على تعقب التدفقات المالية غير المشروعة ووقفها عامل أساسي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما نشجع جميع الجهات الفاعلة على تعزيز تبادل المعلومات واعتماد استجابة سياساتية عالمية لتحديد التدفقات المالية غير المشروعة. ومن الضروري اتباع نهج كلي لتعطيل الشبكات الإجرامية والإرهابية ويجب استكماله ببرامج تشمل النمو الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما البرامج التي تهيئ الفرص للشباب لأنهم يتحملون العبء الأكبر.

**السيد كوستا فيليو** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أقول إنه يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة. إن حضور الوزير مايكل موسى أدامو دليل واضح على التزام جمهورية الغابون بصون السلم والأمن الدوليين. كما أعرب عن تقديري للمساهمات القيمة لمقدمي الإحاطات إلى مجلس الأمن.

إن اللجوء إلى الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما فيها الحياة البرية، للسعي إلى تنفيذ أعمال إجرامية أخرى يعدُّ اتجاها مثيرا للقلق في أفريقيا. ولا تزال الصلة بين الموارد الطبيعية ومنع نشوب الصراعات ضرورية. ويجب على المجلس أن يسهم في حدود ولايته في مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية حيثما تتصل بالنزاعات المسلحة.

قبل أربع سنوات تقريبا دُعي الأمين العام إلى إحاطة المجلس علما وبيّن كيف أن مراقبة الموارد الطبيعية واستغلالها والوصول إليها كانا عاملا حفازا للنزاعات المسلحة (انظر S/PV.8372). وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٢ أصدرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تحذيرا مثيرا للقلق بشأن الاتجاهات المتعلقة باستخدام عائدات استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها لأغراض تمويل الإرهاب. وهي ظاهرة سبق لمجلس الأمن أن أعرب عن قلقه بشأنها في قراراته ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٤٦٢ (٢٠١٩) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩).

لقد كانت المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة وكذلك النحاس والماس، فضلا عن الموارد الطبيعية الأخرى مثل الأخشاب والفحم والحياة البرية مصدرا لتمويل الجماعات الإرهابية. على سبيل المثال، استفاد تنظيم داعش من سيطرته على مساحات شاسعة من الأراضي في سوريا والعراق بهدف الحصول على الدخل من النفط والغاز الطبيعي. كما تواصل حركة الشباب فرض ضرائب على الزراعة والثروة الحيوانية للحفاظ على قدرتها على الصمود في وجه الجهود الرامية إلى كبح أنشطتها. وما زلنا نذكر أيضا كيف لجأ تنظيم بوكو حرام إلى الاتجار غير المشروع بالمنتجات السمكية في حوض بحيرة تشاد. كما تشير التقارير إلى تعدين الذهب بوصفه مصدرا لتمويل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل ووسط أفريقيا. إن وسائل التمويل غير المشروعة والمبتكرة والمتنوعة تمكن مختلف الجماعات المسلحة من توسيع نطاق نفوذها.

إن هناك فرصا لاضطلاع المجلس بدور بناء لمعالجة هذه المسألة في نطاق ولايته. بالتالي فإن بناء القدرات عنصر محوري. وربما يوفر استكشاف الكيفية التي يمكن أن تسهم بها عمليات حفظ السلام، على سبيل المثال، في تعزيز القدرات المؤسسية المحلية وإدارة وتنظيم الموارد الاستخراجية مجالا للعمل. من الأمثلة على ذلك الإذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم تنظيم موارد التعدين في ذلك البلد.

وربما يكون لمجلس الأمن أيضا دور في تشجيع مبادرات بناء القدرات للجهات الفاعلة المحلية والدولية على كبح الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتتمثل إحدى الطرق للقيام بذلك في الشراكة مع لجنة بناء السلام. ونظرا لتكوينها الفريد وولايتها المتداخلة، فإن هذه اللجنة في وضع جيد يمكنها من بذل جهود منسقة في إطار منظومة الأمم المتحدة لإيجاد دورات مستدامة للسلام والتنمية.

لقد فرض المجلس بالفعل جزاءات على الاتجار بالموارد الطبيعية لمنع دورها في تأجيج النزاعات المسلحة، ومن الأمثلة على ذلك النهج

نظم الجزاءات المفروضة في الصومال وجنوب السودان. ولكن لا يزال من الضروري اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب إلحاق ضرر غير مباشر بالسكان المحليين.

ومن الضروري أيضا دعم الامتثال للإطار القانوني الذي توفره اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض بغية مكافحة الاتجار غير المشروع. وفي ذلك الصدد، يعدُّ التعاون الشُرطي، بما في ذلك في إطار المبادرات المتعددة الأطراف، أداة مفيدة بشكل خاص، حيث أسفرت عمليات الشرطة التي نفذت في جميع أنحاء العالم عن عمليات ضبط واعتقال كبيرة، مما يؤكد أهمية تبادل المعلومات الاستخبارية بين الوكالات والدول. كما تعتبر المبادرات التي تزيد، على سبيل المثال، من استخراج الموارد الطبيعية المعتمدة وتعزز ممارسات التجارة العادلة وتدعم تنمية المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع، أساسية أيضا. إن تلك المشاريع تحد من غياب القانون الذي تعاني منه الصناعات الاستخراجية في العديد من البلدان، فضلا عن أنها تساعد الحكومات أيضا في مكافحة مخططات الفساد التي تعزز الصلة بين الإنتاج غير المشروع والنشاط المسلح. والواقع أن عملية كيمبرلي كشفت كيف يمكن للترتيبات التعاونية التي تشمل المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية أن تؤدي إلى تنظيم سليم للأنشطة ذات الصلة. نتيجة لذلك انخفض الاتجار في الماس الممول للنزاعات انخفاضا كبيرا.

إن الإرهاب والجريمة المنظمة ظاهرتان مختلفتان. وتتطلب مكافحتهما نهجاً وسبل انتصاف قانونية متمايزة. ويتعارض مساواة إحدى الظاهرتين بالأخرى مع هدف إيجاد حل فعال لمختلف التحديات التي تطرحها كل منهما. وبغية معالجة هذه المسألة، ينبغي لمجلس الأمن أن يصمم نهجه إزاء كل حالة بطريقة تعامل كل حالة على حدة، مع مراعاة خصوصيات كل حالة.

وكما هو معترف به على نطاق واسع، لا توجد روابط حُكمِيّة أو آلية بين استغلال الموارد الطبيعية والنزاع المسلح. بل على العكس من ذلك، تشكّل هذه الموارد عموماً مصدراً هاماً للرخاء والاستقرار، ويجب أن يُنظر إليها على هذا النحو.

تدين البرازيل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إن نبذ الإرهاب مبدأ دستوري نسترشد به في علاقاتنا الدولية. والبرازيل ملتزمة التزاماً راسخاً أيضاً بمكافحة الجريمة المنظمة وتأخذ على محمل الجد مسؤوليتها عن حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. ونتعهّد بتقديم دعم لا يتزعزع للجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية واستخدامه كمصدر للتمويل من جانب أي جماعة مسلحة.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة إيفستيغنيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أردت أن أشير لا غير إلى أن ممثلة فرنسا قالت، في بداية بيانها، إننا بحاجة إلى جمع البيانات والأرقام ومعرفة المزيد عن الاستغلال غير المشروع للموارد من جانب الجماعات المسلحة والإرهابية غير المشروعة وكيفية مكافحته. ونحن نؤيد ذلك تأييداً كاملاً، وهو يتماشى تماماً مع موضوع جلسة اليوم. ومع ذلك، وبسبب بعض البيانات التي أدلى بها زملاؤنا، بمن فيهم زميلنا الفرنسي، تتناول جلستنا أيضاً موضوعاً جديداً، سبق أن ذكرناه في وقت سابق في بياننا، يتعلق بالمساعدة الروسية للبلدان الأفريقية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أطرح السؤال التالي: ربما يكون من المفيد العثور على البيانات المتعلقة بمئات البلايين من الدولارات التي تلقتها فرنسا بموجب اتفاقات مع الدول الناطقة بالفرنسية بشأن منحها الاستقلال وحساب تلك المبالغ. فكم جنت فرنسا من المال باستغلالها موارد البلدان التي كانت تحت نيرها الاستعماري وفي سياق ما أعقب ذلك، أي الاستعمار بموجب عقد، والذي لا يزال الكثير منه مستمراً؟ وبمجرد أن نعرف ذلك، سنكون مستعدين للحديث عن استراتيجيات وسياسات النهب.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): طلبت ممثلة فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة جارو – دارنو** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): سيتفهم أعضاء المجلس أنني أود أن أتكلم مرة أخرى بعد البيان الذي أدلت به

ممثلة الاتحاد الروسي. وأود أن أحدد أنني لم أذكر في بياني العلاقات بين روسيا وأفريقيا. لذلك تعتريني دهشة كبيرة لسماع هذا البيان من ممثلة الاتحاد الروسي. وقد ذكرتُ للتو حالة مرتزقة مجموعة فاغنر. تلك هي نهاية بياني.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

**السيد نزيسيوي** (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): تتشرف جمهورية أفريقيا الوسطى كثيراً بالمشاركة في هذه المناقشة الهامة. ويسرنا أن نرى ضوءاً يلقى على مستوى عالٍ جداً، في ظل الرئاسة الغابونية، على مسألة هامة، إن لم تكن حاسمة، للسلام والأمن الدوليين والتي تمثل، في رأينا، سبيلاً لا يُستهان به لحل النزاعات التي طال أمدها.

والصلة بين استغلال الموارد والأمن وتمويل النزاعات واضحة. لذلك بات من المهم بالنسبة لنا أن نجد أفضل السبل والوسائل وأكثرها فعالية للتغلب على ذلك التحدي وتحديد أولويات الإجراءات الرامية إلى مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والتدفقات المالية غير المشروعة من هذا الاتجار والشبكات الإجرامية عبر الوطنية.

وفي ذلك السياق، نعتقد أن بناء قدرات الدول من حيث الأمن والعدالة الجنائية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتحسين تأمين الحدود أمر أساسي. وينطبق الشيء نفسه على الحاجة إلى الفعالية والاتساق في الإجراءات والقرارات الدولية.

وأود في ظل تلك الخلفية أن أتكلم عن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى. ما فتئنا نتعامل مع نزاعات متكررة، حيث كان الاستغلال غير القانوني للموارد واسع الانتشار منذ عام ٢٠١٣ مع ظهور ائتلاف سيليكا واستمر اليوم على يد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، بدعم من المرتزقة المتبقين من مناطق النزاع الحدودية. تفرض الجماعات المسلحة، من خلال السيطرة الكاملة أو الجزئية التي تتمتع بها على بعض طرق التجارة الاستراتيجية، مثل طرق هجرة الماشية في الأجزاء الشمالية والغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى والطريق التجاري نحو الشمال الشرقي، جميع أنواع الضرائب والرسوم الجمركية والحراسة الإلزامية لتمويل نفسها وتجهيز نفسها بالأسلحة. وتُستخدم نفس الطرق للاتجار بالسلع الأساسية والماشية والمعادن، ولا سيما الذهب والماس، القادمة من المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وفي عام ٢٠٠٧، أظهرت دراسة أجراها مكتب خدمات الإعلام في مجال السلام الدولي أن الطريق التجاري نحو أقصى شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وحده يدر ما يقرب من ٢,٥ مليون يورو سنوياً لصالح الجماعات المسلحة. وهذا مبلغ كبير في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو كاف لإدامة النزاع وضمان استمرار نهبها للاقتصاد.

ونحن لا نحاول إزاحة المسؤولية الرئيسية عن تلك الحالة عن عاتق جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد ساهمت في ذلك إلى حد كبير مواطن الضعف المتأصلة في الدولة، مقترنة بالافتقار المزمن إلى الحكم الرشيد على مدى عقود. وقد حاولت جمهورية أفريقيا الوسطى مراراً وتكراراً معالجة ذلك من خلال المحادثات على المستوى الشعبي في عام ٢٠١٤، ومنتدى بانغي للمصالحة الوطنية في عام ٢٠١٥، ومؤخراً في آذار/مارس من خلال حوار وطني أسفر عن توصيات قوية لتحسين مراقبة الموارد وإعادة توزيعها، وهو ما نسعى جاهدين إلى تنفيذه.

وأود أن أثني على المجتمع الدولي وأن أشيد به، وهو الذي ما فتئ يدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في تلك المهمة. غير أنني أود أن أسلط الضوء على بعض القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي، والتي بدلاً من أن تساعد على حل المشكلة أو تخفيفها، أدت إلى تفاقمها من وجهة نظرنا وتجربتنا.

أود أولاً وقبل كل شيء أن أتحدث عن الجزاءات المفروضة في إطار عملية كيمبرلي، والتي بدأ تطبيقها في عام ٢٠١٣ في ذروة الأزمة وكان لها أثر سلبي. وقد أدى التعليق التام لصادرات الماس من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تعطيل القطاع تماماً وشجع على زيادة الأنشطة غير القانونية والاحتيال وتطوير الشبكات الإجرامية. ومن شأن تخفيف نظام الجزاءات وتنفيذ إطار تشغيلي، يتضمن مجالات تعتبر

متمشية مع مختلف المبادرات الحكومية، أن يمكّننا من استئناف بعض الأنشطة اليوم. ومن واقع تجربتنا، فإن الجزاءات المفروضة بموجب عملية كيمبرلي لا تنطبق إلا على المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة، تاركة مناطق بأكملها تحت سيطرة الجماعات المسلحة دون حل. لذلك يتعين علينا الآن أن نفكّر في الكيفية التي يمكن بها لجزاءات عملية كيمبرلي أن تكون أكثر فعالية في تلك المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة.

وثمة نقطة هامة أخرى ينبغي التأكيد عليها هنا، كما ذكرنا، وهي الحاجة إلى استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيها. ويجب إعطاء الأولوية لهذا الهدف في أي استراتيجية ترمي إلى مكافحة الأنشطة الإجرامية وغير المشروعة.

بيد أن فرض حظر أسلحة على جمهورية أفريقيا الوسطى حال تماما دون ممارسة الدولة لسلطتها الكاملة وسمح للجماعات المسلحة بترسيخ وجودها في جميع أنحاء البلد. ونظرا لغياب سلطات الدولة، تمكنت تلك الجماعات المسلحة من الانتشار في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى والقيام بأنشطتها دون أي مقاومة أو رد من جانب القوات الدولية المكلفة بولاية منع ذلك السيناريو.

ونشيد بالتقدم الكبير المحرز في سياق القرار ٢٦٤٨ (٢٠٢٢)، الذي يتيح للقوات المسلحة لوسط أفريقيا الفرصة لتجهيز نفسها. ومع ذلك، سنواصل المطالبة بالرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكين الدولة من ممارسة سيطرتها الكاملة على أراضيها.

إن الهجوم المضاد الذي قادته جمهورية أفريقيا الوسطى على خلفية الهجوم الذي شنه ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بمساعدة الاتحاد الروسي ورواندا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ساهم في إضعاف سيطرة تلك الجماعات المسلحة على أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. واستعيدت السيطرة على بعض الطرق الاستراتيجية ومناطق التعدين، مما قلل إلى حد كبير من قدرة الجماعات المسلحة على القيام بأنشطتها وإلحاق الضرر.

وفي هذا السياق، نعتقد أننا سنتمكن من إحراز التقدم في هذا الصدد، وذلك باتخاذ قرارات متسقة لا تقوض قدرة الدول، بل تساعدها على استعادة سلطتها على كامل أراضيها وبناء قدرتها على مكافحة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ونعتقد أن هذا هو الطريق الذي سيقودنا إلى تحقيق تلك الأهداف معا لصالح السلام المستدام.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل كينيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد كيماني** (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن أغراني قيام أعضاء آخرين بالشيء نفسه.

لقد كانت الموارد في أفريقيا عنصرا رئيسيا للقمع الوحشي الذي تعرضت لهمنذ مؤتمر برلين على الأقل. وبوسعنا أن نناقش اليوم من هو المسؤول الأكبر، ولكن المهم هو المستقبل. فهذا هو مستقبل الملكية الأفريقية للموارد، بحيث يستفيد الأفارقة منها. وينبغي حماية تلك الموارد، بما في ذلك من خلال إدخال تغييرات على العضوية الدائمة في مجلس الأمن، حتى نتمكن نحن الأفارقة من مواصلة إجراء حملة لتحقيق الإنصاف والعدالة والاستدامة.

لقد استمعنا إلى رغبة أعضاء المجلس في الإصلاح. فلنعمل الآن على تحقيق ذلك حتى لا تصبح أفريقيا مجرد موضوع للمحادثات حول من هو المسؤول عن ماذا، بل أن تصبح مشاركا لديه صلاحيات ويحظى بالاحترام ومدرجا ضمن المشاركين.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد محمود** (مصر): بداية، أود أن أهنئكم على ترؤس الجمهورية الغابونية الشقيقة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري، متمنيا لكم رئاسة ناجحة ومتميزة. كما نثني على اختياركم للموضوع الهام موضع النقاش. ونتقدم بالشكر للسيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد المفوض بانكولي أديوي، والسيد بول – سايمون هاندي على الإحاطات القيمة التي قدموها اليوم.

يمثل استغلال الجماعات الإجرامية والمسلحة والتنظيمات الإرهابية للموارد الاقتصادية الوفيرة لقارتنا الأفريقية تحديا كبيرا يتعين تكثيف الجهود لمواجهته كركن أساسي في جهود المواجهة الشاملة لتلك الجماعات الخارجة عن القانون. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى النقاط الموجزة التالية.

أولا، أهمية تعزيز الأطر القانونية الدولية والداخلية التي تحكم استغلال الموارد الطبيعية للحيلولة دون وصولها إلى الجماعات الإجرامية، وذلك من خلال الانضمام لمختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة، فضلا عن تطوير الأطر التشريعية الداخلية اللازمة.

ثانيا، تأكيد الدور المحوري الذي لا بديل عنه للدولة الوطنية القوية في مواجهة كافة أوجه الانفلات والخروج عن القانون من جانب جماعات مسلحة وإرهابية تسعى لاستغلال الفراغ الذي ينتج عن ضعف المؤسسات الوطنية ببعض الدول. ويتعين على المجتمع الدولي تقديم كل أوجه الدعم اللازم لتلك الدول بناء على طلبها لبناء قدراتها، وتمكينها من إحكام السيطرة على أقاليمها، وفرض سيادة القانون، ومنع التجرؤ أو الاجتراء على موارد الدولة.

ثالثا، إيمانا بمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، نرى جدوى مواصلة تعزيز الجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، باعتبارها تعتمد مقاربات عملية تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل منطقة.

رابعا، نقدر كذلك ضرورة إحكام السيطرة على حلقات الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية. فبدون طلب لن يكون هناك عرض. والمطلوب هنا هو جهد جماعي شامل يعتمد على الالتزام السياسي والأخلاقي والقانوني لكافة الدول المستقبلة لتلك الموارد، وترجمته على أرض الواقع من خلال شراكة مع القطاع الخاص – شركات النقل، والتأمين، والمصنعين، إلى آخره – تضمن عدم تعاملهم بأي شكل مع أي مورد طبيعي أفريقي توجد شبهات حول استغلاله بشكل غير مشروع من جانب الجماعات الخارجة عن القانون.

تعمل مصر من جانبها على تطبيق كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، حيث يتم تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعمل على توحيد مفهوم المخاطر على المستوى الوطني بمشاركة كافة الجهات الوطنية المعنية، والقطاعين العام والخاص، فضلا عن المجتمع المدني المصري. وعلى جانب آخر، تواصل مصر دعم جهود حفظ وبناء السلام على الصعيدين الأممي والأفريقي، بما في ذلك من خلال مساهماتها الممتدة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات حفظ السلام، فضلا عن توفير الدعم الفني وبناء القدرات للأشقاء الأفارقة وفقا لأولوياتهم الوطنية، لا سيما في مجال بناء قدرات القوات المسلحة وقوات إنفاذ القانون والشرطة. وتشدد مصر في هذا السياق على أهمية استجابة ودعم مجلس الأمن لمطلب أفريقيا العادل إزاء توفير التمويل والموارد اللازمة لعمليات السلام الأفريقية من خلال النفاذ إلى المساهمات المقدرة بميزانية الأمم المتحدة.

وفي الختام، ستظل مصر من واقع انتمائها الأفريقي الراسخ داعمة لجهود أشقائها بالقارة الأفريقية في حفظ السلم والأمن في كافة ربوع القارة، ومعالجة جذور النزاعات، والتصدي للجماعات الإجرامية الخارجة عن القانون. وأضم في النهاية صوتي لكلمات أخي السفير مارتن، ممثل كينيا الدائم، في كلمته القيمة التي أدلى بها لتوه قبل أن أدلي ببياني.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد أولوف سكوغ.

**السيد سكوغ** (*تكلم بالإنكليزية*): نود في البداية أن نتوجه بالشكر لغابون على إدراج هذا الموضوع الهام في جدول أعمال مجلس الأمن. ونهنئ غابون على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ونحن ممتنون جدا لإمكانية المشاركة في هذه المناقشة الرفيعة المستوى. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم بشأن هذا الموضوع.

هناك بالفعل حاجة ملحة إلى فهم كيفية تمويل الجماعات المسلحة والإرهابيين لأنشطتهم من خلال الاتجار غير المشروع

بالموارد الطبيعية، فضلا عن تحديد الأدوات التي يمكن استخدامها لمعالجة المشكلة.

وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، ولا سيما في أفريقيا، كثيرا ما تستغل الجماعات الإرهابية والمتمردة السيطرة على المناطق ومراكز العبور والتجارة الرئيسية للاستفادة من الاتجار غير المشروع والجريمة البيئية. ومن المؤسف أن إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن تؤجج النزاع والتطرف. فالمتمردون قادرون على استغلال الافتقار إلى الحوكمة للاستفادة من الأسواق السوداء والاتجار غير المشروع. وهذا النشاط الإجرامي إشكالية على العديد من المستويات. فهو لا يدعم الإرهابيين والجماعات المسلحة، ويمكنهم من ترسيخ أنفسهم وتوسيع أنشطتهم فحسب، بل ويحرم السكان أيضا من الموارد الثمينة التي ينبغي استخدامها لتنميتهم. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى أضرار بيئية كبيرة أو الاستغلال المفرط للأخشاب والحياة البرية، على سبيل المثال، كما سمعنا في وقت سابق.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها غابون وغيرها من البلدان الأفريقية في مكافحة الإرهاب ومنع الإرهابيين والجماعات المسلحة من السيطرة على الموارد الطبيعية. ويسهم الاتحاد الأوروبي في تلك الجهود من خلال بعثاته للتدريب وبناء القدرات في القارة الأفريقية في منطقة الساحل والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق. وتكافح عملية أتالانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، قبالة سواحل الصومال، القرصنة والسطو المسلح في البحر، ولكنها استجابت أيضا للاتجار غير المشروع بالفحم الذي يمول الإرهاب في الصومال.

وتمثل مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال أولوية بالنسبة لنا. والاتحاد الأوروبي ملتزم أيضا بتوفير بناء القدرات للبلدان الثالثة من أجل بناء قدراتها على مكافحة غسل الأموال. وندعم عدة مشاريع في غرب أفريقيا والقرن الأفريقي تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان المعنية على مكافحة غسل الأموال والتحقيق المالي. ولدينا أيضا خبراء في مكافحة الإرهاب في خمس من وفود الاتحاد الأوروبي في أفريقيا يساعدون في بناء شراكات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في ذلك المجال الهام – فيما ينبع إلى حد كبير من الروح التي أشار إليها زميلنا ممثل كينيا للتو فيما يتعلق بالملكية الأفريقية.

بيد أن المشكلة ليست تقنية فحسب، بل هي سياسية. وهذا هو السبب الذي يجعل الاتجار والموارد الطبيعية في صميم استراتيجية الاتحاد الأوروبي للبحيرات الكبرى، التي تجري مناقشتها حاليا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويؤمل أن تعتمد قبل نهاية العام. ونعمل أيضا على منع الجماعات الإرهابية من إمكانية الوصول إلى أسواق الأموال والموارد الطبيعية الدولية. وهذا يعني التصدي لغسل الأموال على الصعيد الدولي. وقد وضع الاتحاد الأوروبي إطارا تنظيميا قويا لمنع ومكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالإضافة إلى استهداف التدفقات المالية مباشرة، يتعين علينا أيضا أن نستهدف الموارد الطبيعية التي يجري تداولها. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر عملية كيمبرلي، التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي بنشاط منذ البداية. لقد تعلمنا الكثير من هذه العملية. وقد توقف الاتجار بالماس الممول للنزاعات تقريبا. وتمكنا أيضا من تغيير المواقف، وتعزيز فكرة أن الموارد الطبيعية تعود لمجتمعاتها، وليس للميليشيات. لقد أثرنا نقاشا بشأن المسؤولية عن الحصول على الموارد الطبيعية. وتتطلب لائحة الاتحاد الأوروبي للمعادن المؤجحة للنزاعات من جميع مستوردي الاتحاد الأوروبي للقصدير والتنتالوم والتنغستين والذهب توخي العناية الواجبة في سلسلة التوريد الخاصة بهم.

إن أفريقيا قارة غنية بشكل مذهل بالموارد الطبيعية، من الغابات والحياة البرية إلى المعادن والأحجار الكريمة. وكلما سيطرت الجماعات الإرهابية على تلك الموارد لإثراء نفسها ومواصلة أنشطتها الإجرامية، فإن ذلك يعني فقدان فرص التنمية بالنسبة للمجتمعات المحلية. وهذا يعني أن الأرباح وسبل العيش التي يجب أن تكون ملكا للشعب تسرق. وهذا يعني أن الإيرادات الضريبية التي كان ينبغي أن تمول المدارس والمستشفيات قد فقدت. وبدلا من ذلك، يؤجج هذا الاستغلال النزاع العنيف ويترك دمارا بيئيا في أعقابه. ونحن جميعا نتشاطر المسؤولية

عن مكافحته معا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالشراكة مع البلدان الأفريقية لمكافحة تمويل الجماعات المسلحة والإرهابيين من خلال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد هلال** (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، اسمحوا لي مرة أخرى أن أهنئ بحرارة بلدنا الشقيق غابون وأنتم شخصيا، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أؤكد لكم دعم المملكة المغربية الكامل. لقد رحبت أيضا بحضور معالي السيد مايكل موسى أدامو، وزير خارجية غابون، الذي ترأس بدء الجلسة. وأود أن أشكر السيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، ومقدم إحاطة المجتمع المدني.

إن مناقشة اليوم بالغة الأهمية، لأنها تجري للأسف في سياق لا تزال القارة الأفريقية تعاني فيه من المحنة التي حلت عليها بسبب الجماعات الإرهابية المسلحة والانفصالية، التي تعوق تنمية أفريقيا، وازدهارها، واستقرارها، وتكاملها. وتتشابك الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والنزعة الانفصالية. فهي تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين وتقوض استقرار الدول وسلامتها الإقليمية. وقد أصبح الاتجار غير المشروع بالأرصدة السمكية، وموارد الحياة البرية، ومنتجات النفط والغاز، والأحجار الكريمة والمعادن الأرضية النادرة، والاستغلال غير المشروع للغابات والفحم، وسائل واسعة الانتشار لتمويل الإرهاب والجماعات المسلحة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بشكل عاجل أكثر من أي وقت مضى بمنع ومكافحة هذه الأنشطة والقضاء على الجماعات التي تعرض السلم والأمن الدوليين والإقليميين للخطر.

ورحبت المملكة المغربية باتخاذ القرارات ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٤٦٢ (٢٠١٩) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، التي لا تعترف باستغلال الموارد الطبيعية كمصدر لتمويل الجريمة المنظمة والإرهاب فحسب، بل وتشجع أيضا الدول الأعضاء على مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة مساءلة جميع المسؤولين عن الاتجار غير المشروع والمتواطئين فيه. ويود بلدي أن يشيد إشادة صادقة بالأمين العام على جهوده الدؤوبة دعما لعملنا الجماعي ضد الجريمة المنظمة والإرهاب. وفي ذلك الصدد، أشيد بالإنجازات الهامة لمكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة تلك الآفات وتجفيف مصادر تمويلها غير المشروعة بشكل نهائي. وبالمثل، فإن التزام المجتمع الدولي وتوافق الآراء الذي توصل إليه مجلس الأمن تمشيا مع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كانت أساسية وحاسمة في منع الجماعات المسلحة والإرهابية من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ولا سيما في أفريقيا.

إن المغرب، وهو دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إذ يفي بالتزاماته الدولية، يعتبر تمويل الإرهاب جريمة خطيرة في تشريعاته ولوائحه الوطنية. وفي ذلك السياق، أود أن أوجز بعض التدابير التي اتخذها بلدي لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

أولا، نفذنا استراتيجية متعددة الأبعاد واستباقية تجمع بين نهج كلي ومبادرات متطورة، تدمج الجوانب القانونية، والمؤسسية، والمالية، والأمنية.

ثانيا، قمنا بتحديث الآلية الوطنية المسؤولة عن هذا المجال بإنشاء لجنة وطنية في عام ٢٠٢١ تحت رعاية الهيئة الوطنية للاستخبارات المالية، المسؤولة عن رصد وتنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، أي القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ثالثا، في عام ٢٠٢٢، من بين أمور أخرى، أعطت رئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأولوية لمتابعة تنفيذ خطة العمل المتفق عليها مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وتعزيز أسس الحوكمة داخل المجموعة، وتحسين

عمليات التقييم ومراقبة وتعزيز دور المجموعة في مختلف الهيئات والأنشطة الدولية.

رابعا، استضاف المغرب في أيار/مايو الاجتماع الوزاري التاسع للتحالف الدولي ضد داعش، وهو الأول الذي يعقد في أفريقيا، ويجمع ٨٤ بلدا، في دورة مخصصة لأفريقيا، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالتمويل.

خامسا، نُفِّذت أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على تمويل الأنشطة الإرهابية والجماعات المسلحة تنفيذاً صارماً.

سادسا، كان هناك تعاون كامل مع الهيئات الدولية في تعزيز نظامنا الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجعله متماشيا مع أحكام الاتفاقيات الدولية.

سابعا، عززنا تبادل المعلومات والاستخبارات المالية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأخيرا، قدمنا المساعدة إلى بلدان المنطقة وجميع البلدان الأخرى الراغبة في القيام بذلك وتعاونا معها وتقاسمنا معها خبراتنا.

وفي الختام، تؤكد المملكة المغربية من جديد التزامها الراسخ بمكافحة مصادر تمويل الجماعات المسلحة والإرهابية والانفصالية ومواصلة التعاون الإقليمي والدولي بغية القضاء عليها وتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا الاستوائية.

**السيد ندونغ مبا** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بينما آخذ الكلمة في هذه المناقشة البالغة الأهمية، أود بادئ ذي بدء أن أهنئ جمهورية غابون على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أثني عليها لإعداد برنامج عمل ممتاز، متمنيا لها كل النجاح في هذا الشهر ومعربا عن سرورنا لتضمينها موضوع اليوم، وهو موضوع هام وذو صلة بالنسبة لمنطقتنا الأفريقية، في برنامج عملها. وأود أن أقول، كما قال السفير تومو مونثي، ممثل الكاميرون، إن تشرين الأول/أكتوبر هو شهر أفريقيا في مجلس الأمن لأن جميع المواضيع الواردة في برنامج العمل البالغ الأهمية تتعلق بمنطقتنا الأفريقية.

وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد مايكل موسى أدامو، وزير خارجية غابون، هنا اليوم؛ والسيد بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد بول – سايمون هاندي، المدير الإقليمي لشرق أفريقيا وممثل معهد الدراسات الأمنية لدى الاتحاد الأفريقي، وأنا أشيد وأنوه بعملهم في أداء دور كل منهم.

إن الموارد الطبيعية عامل هام في التنمية الاقتصادية لأي بلد لأنها توفر قيمة ملموسة لها تأثير إيجابي على تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن استغلال هذه الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها هو أحد العوامل التي تؤدي إلى النزاع، لأنها تُستخدم لتمويل الجماعات المسلحة والإرهابيين. وعلى الرغم من أنه ينبغي، في نهاية المطاف، استخدام الموارد الطبيعية لبلد ما لتحسين مستوى معيشة شعبه ورفاهه، فإن استغلال تلك الموارد والاتجار غير المشروع بها يرتبطان للأسف بامتلاك الجماعات المسلحة للأسلحة واستخدامها وانتشارها، مما يؤدي إلى نشوب الحروب والنزاعات، كما رأينا وما زلنا نرى في العديد من النزاعات في منطقتنا.

ومن المعروف جيدا أن الموارد الطبيعية، وإن لم تكن السبب الوحيد، هي أصل معظم النزاعات في العالم بصفة عامة، وفي القارة الأفريقية بصفة خاصة، حيث تؤدي إلى العنف والخراب وزعزعة استقرار الحكومات وإلى خسائر في الأرواح البشرية البريئة وإلى المجاعة والفقر. وباختصار، فإن جميع أنواع التنمية متوقفة في المناطق التي تُستغل فيها هذه الموارد ويتم الاتجار بها لتمويل الجماعات المسلحة والإرهابيين.

ويدعم الوكلاء والشركات العاملة في تلك المناطق، مباشرة أو من خلال فروعهم التي تحصل عموما على تلك الموارد من خلال

أنشطة غير مشروعة عن طريق الاتجار غير المشروع، تلك النزاعات ويساهمون في تأجيجها دون أي مراعاة للعواقب التي قد تترتب على أعمالهم على المجتمعات المحلية المتضررة.

وفي ضوء كل ما ذكرته للتو، وبغية معالجة هذه الحالة البائسة، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي مراعاة المسائل التالية:

أولا، ينبغي أن نواصل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وأن نعزز أطر منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وأن نجد حلولا عملية وفعالة تُنفذ في مجال مكافحة تمويل الجماعات المسلحة والإرهابية من خلال المتاجرة بالموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها.

ثانيا، ينبغي أن ننشئ آلية تفرض على الشركات التي تعمل مباشرة أو من خلال فروعها في مناطق النزاع التعريف بنفسها وتقتضي منها بذل العناية الواجبة في عملياتها التجارية لضمان عدم الاتجار بموارد النزاع. وينبغي أن يكون عدم الامتثال للعناية الواجبة أو تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر للنزاع أو المساهمة فيه لغرض نهائي هو تحقيق الربح سببا كافيا لإدراج هذه الشركات الوطنية أو المتعددة الجنسيات في قائمة الجزاءات، وهو ما لا يحدث في كثير من الحالات. ويرجع ذلك إلى أنه، حتى هذه اللحظة، لم تُفرض جزاءات إلا على الجماعات والكيانات القانونية والمرافق الموجودة فعليا في البلدان المعنية، ولكن لم تُفرض جزاءات قط على الشركات أو الأطراف الثالثة الضالعة في الاستغلال غير المشروع للموارد وتحويلها وتسويقها لتمويل الجماعات المسلحة والإرهابية وتأجيج النزاعات.

ثالثا، ينبغي أن نتوخى إمكانية وضع نظم يمكن تتبعها لرصد منشأ الموارد المتداولة بصورة غير مشروعة وطرق نقلها ووجهاتها. وكما نفهم، هناك آليات قائمة بالفعل، مثل منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولكنها يجب أن تعمل معا على نحو أوثق.

في الختام، يأمل وفد بلدنا أن يتدخل مجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع البلدان المعنية، بقوة أكبر لحماية الأرواح البشرية التي وقعت ضحية للفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة والإرهابية.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.*